Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences
Volume (4), Issue (1): 30 Jan 2020
P: 1 - 31

ISSN: 2522-3372

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
المجلد (4)، العدد (1): 30 يناير 2020 م
ص: 1 - 31

The impact of the characteristics of the Shari'ah Supervisory Board on the financial performance of Yemeni Islamic banks

Saad Abdullah Ahmed Qasem AL-aqra'a

Faculty of Administrative Sciences || Al-Baydha University || Yemen

Abstract: The study aims to measure the impact of the characteristics of the Shari'a Supervisory Board (SSB) on the financial performance of Yemeni Islamic banks, Through the application on the Islamic banks of Yemen for the period from 2000 to 2016. The study used the descriptive analytical approach using modern techniques of panel data output Eviews version (10). The most important characteristics of the study (SSB size, SSB educational qualification, SSB independent, SSB expertise, SSB cross-membership, change in SSB the composition, SSB Delegation of authority) as independent variables. The rate of return on equity as a independent variable (ROE) represents financial performance. The study adopted the financial reports issued by the Yemeni IFi and the direct field landing to collect other data related to the study. The study found that the variables SSB size, SSB independent, SSB expertise, have a positive impact statistically significant financial performance and the opposite of those variables SSB educational qualification, SSB cross-membership, have a negative impact statistically significant financial performance.

The study recommends the necessity of taking into account the optimal size of the Shariah Supervisory Bodies that are compatible with the size of the Islamic Bank and the provision of Shariah bodies with scientists specialized in accounting, finance and economics. In addition to the adoption of a hybrid model, which combines the central and self- model in Islamic banks and other recommendations included in the study.

Keywords: Characteristics of Shari'a Supervisory Board, Yemeni Islamic banks, Sharia Governance, Governance Theories, Financial Performance..

أثر خصائص هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية اليمنية

سعد عبد الله أحمد قاسم الأقرع

كلية العلوم الإدارية || جامعة البيضاء || اليمن

الملخص: هدفت الدراسة إلى قياس أثر خصائص هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية اليمنية، من خلال التطبيق على البنوك الإسلامية اليمنية للفترة من 2000 وحتى 2016م، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد التقنيات الحديثة لبيانات البانل مخرجات Eviews الاصدار (10)، وكانت أهم الخصائص التي تناولتها الدراسة (حجم هيئة الرقابة الشرعية، المؤهلات العلمية، الاستقلالية، الخبرة، تعدد العضوية، التغير في مكوناتها، التفويض) كمتغيرات مستقلة و (معدل العائد على حقوق الملكية) كمتغير تابع يمثل الأداء المالي. واعتمدت الدراسة التقارير المالية الصادرة عن المؤسسات المالية الإسلامية اليمنية، والنزول الميداني المباشر لجمع البيانات الأخرى المتعلقة بالدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن المتغيرات (حجم الهيئة، الاستقلالية، الخبرة) لها تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية بالأداء المالي والمتغيرات (المؤهلات العلمية، تعدد العضوية) لها تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية بالأداء المالي، وتوصي الدراسة بضرورة مراعاة الحجم الأمثل لهيئات الرقابة الشرعية الذي يتلاءم وحجم البنك الإسلامي، ورفد الهيئات الشرعية بالعلماء

المتخصصين في مجال المحاسبة والتمويل والاقتصاد، وتبني النموذج الهجين الذي يجمع بين النموذج المركزي والذاتي في البنوك الإسلامية، وغيرها من التوصيات التي تضمنتها الدراسة.

الكلمات المفتاحية: خصائص الهيئات الشرعية، البنوك الإسلامية اليمنية، الحوكمة الشرعية، نظريات الحوكمة، الأداء المالي.

مقدمة:

تعد صناعة الخدمات المالية المصرفية الإسلامية إحدى أسرع الصناعات المالية نمواً في العالم، حيث تجاوز إجمالي أصولها العالمية 2 ترليون دولار حتى نهاية عام 2018 بمعدل نمو (8.3%)، واحتلت الصكوك الإسلامية المركز الأول بمعدل 25.6% (THOMSON: 2018 . IFSB: 2018)، وهذا النمو سببه الطلب المتزايد من أولئك الذين لديهم الرغبة والميول للتعامل مع البنوك الإسلامية التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. (Ashraf et al.2015). ولما أظهرت قدرتها ومتانة بنائها في مواجهة الأزمات المالية (Almanseer: 2017). ومما ينبغي معرفته أن جوهر الخلاف بين المصرفية التقليدية والمصرفية الإسلامية هو أن الأخيرة يجب أن تكون خاضعة لأحكام ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المنبثقة عن القرآن الكريم والسنة النبوية والتي تتضمن تحريم الربا والفوائد وتمويل المعاملات غير المشروعة (بيع الخمور، ولحم الخنزير. وغيرها)، وتعملُ على أساس مبدأ الغنم بالغرم ومشاركةِ الأرباح والخسائر وتحمل المخاطر بين البنوك والمستثمرين (obid and Naysary, 2014). وهذا لا يمكنُ أن يحصل في البنوك الإسلامية إلا إذا كانت هناك هيئة رقابة شرعية تشرف عليها وتراقبُ أعمالها وأداءها وتوجهها وتقدم لها الحلول عند بروز المشكلات والعقبات، فضلاً عن وجود شريحة من الإداريين والموظفين الذين لا يمتلكونَ أدوات الشريعة ولا تفاصيل علومها، بل إن كثيراً منهم قد جاءوا من بنوك تقليدية ومؤسسات ربوية، وبالتالي فان تلك المؤسسات بحاجة ماسة لوجود هيئة الرقابة الشرعية (زغيبة: 2009). وخصوصاً فيما يتعلق بخصائص بهيئات الرقابة الشرعية التي لم تحظ بالاهتمام الواجب في مجال البحث الأكاديمي والمهني للتمويل الإسلامي (obid and Naysary, 2014)، حيث إن البنوك الإسلامية تجمع بين طبقتين من المعايير الأولى معايير الحوكمة التقليدية الصادرة عن المؤسسات الدولية مثل (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD)، (مؤسسة التمويل الدولية IFC) (البنك الدولي WB)، و (لجنة كادبري Cadbury Best Practice)، والمنصبة على الجوانب المالية والإدارية وتحقيق قدرٍ من الشفافية والنزاهة والإفصاح، وطبقة أخرى تتمثل في المعايير الشرعية الصادرة عن المؤسسات المالية الإسلامية الدولية (مجلس الخدمات المالية الإسلامية ماليزياIFSB)، و (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية– البحرين AAOIFI). لذلك تقع على عاتق هيئة الرقابة الشرعية للبنوك الإسلامية المسؤولية الرئيسية في الاشراف عن كثب على تنفيذ مبادئ الشريعة الإسلامية في جميع عمليات البنوك بما فيها الاعتراض على أي عملية أو أنشطة لا تتفق مع أحكام الشريعة حتى ولو كانت صادرة من أعلى سلطة تنفيذية بالبنك كـ (مجلس الإدارة) لأنه يخضع لقرارات هيئة الرقابة الشرعية (Nomran et al.2017)، وعندها يمكن أن تؤدي البنوك الإسلامية دورها ومهمتها بفعالية.

وفي العقد الماضي ركزت الدراسات والأدبيات والأبحاث على آليات الحوكمة ودور مجلس الإدارة وتأثير هيكلته في الأداء المالي على الصناعة المصرفية التقليدية من خلال الفلسفة الإدارية لحوكمة الشركات القائمة على الفصل بين ملكية رأسمال الشركة والإدارة وعملية الرقابة والإشراف في إطار ما يُعرف بنظرية الوكالة (حمدان. وآخرون.2013). ونظرية الإشراف: التي تنص على أن الوكيل يحمي ثروة المساهمين ويزيدها إلى الحد الأقصى من خلال أداء الشركة، ومن خلال القيادة القوية والاستفادة من خبرة وكفاءة الأفراد الذين يتولون الإشراف على الشركة لتحقيق الحد الاقصى من الأرباح. (Obida and Naysary: 2014)، وأيضاً نظرية الاعتماد على الموارد التي تستند على فكرة أن أعضاء مجلس الإدارة من خلال دور الإرشاد والمشورة يوفرون الخبرة والمهارة ويسهلون الوصول

بشكل أفضل إلى الموارد خارج الشركة والتأثير على القرارات الاستراتيجية لها. (Farag, et al. 2018). وغيرها من النظريات التي استخدمها الباحثون لشرح مفهوم الحوكمة في الإطار التقليدي مثل نظرية تكلفة المعاملات لـ Williamson: 1979، والنظرية السياسية لـ Macey: 2004، ونظرية الشرعية لـ Deedan et al. 2002. (Obid and Naysary: 2014).

وفي المقابل نجد أن الأدبيات والأبحاث والدراسات المتعلقة بآليات الحوكمة من منظور إسلامي (أو حوكمة الشركات الإسلامية) لا تزال نادرة للغاية، وتفتقر لها المكتبة الإسلامية (Bhatti and Bhatti, 2009) برغم الجهود المبذولة من قبل (AAOIFI, IFSB) لإصدار مبادئ إرشادية بشأن حوكمة الشريعة في المؤسسات المالية الإسلامية، ومع ذلك لا يمكن إنكار حقيقة أن هذه الإرشادات لا تزال تستند إلى معايير حوكمة الشركات الدولية (OECD) مع بعض التعديلات بما يتوافق مع مبادئ الشريعة، وتعتبر تلك المعايير هي أساس الحوكمة في المؤسسات المالية الدولية، ويمكن اعتبارها اهتمامات مشتركة في حوكمة المؤسسات الإسلامية (Obid and Naysary, 2014) علاوة على ذلك، فإن الدراسات السابقة ركزت على هيئات الرقابة الشرعية ودورها الإشرافي في البنوك الإسلامية ومؤسسات التأمين والتكافل الإسلامي، ونماذج الهيئات الشرعية في تحقيق الامتثال لأحكام الشريعة. غير أن الكثير لا يعرف تأثير هيكل وخصائص هيئات الرقابة الشرعية على الخدمات المصرفية وأداء البنوك الإسلامية، والموارد التي يساهم بها أعضاء ومستشارو الشريعة في المؤسسات الإسلامية وغيرها من سمات هيئات الرقابة الشرعية التي تعزز من نمو القطاع المصرفي الإسلامي وتحقق الأداء المتميز في السوق المالي. (Ramly and Noredin, 2018).

لذلك فإن دراستنا ستركز في هذا المجال على بحثِ أثر خصائص هيئة الرقابة الشرعية على أداء البنوك الإسلامية في إطار نظريات الحوكمة وتوضيح مدى صلتها وملاءمتها بمبادئ ومفاهيم الحوكمة من منظور إسلامي، وبهذا ستكون من الدراسات القلائل التي سيكون لها السبق في ربط الأطر النظرية لمفاهيم حوكمة الشركات بالمبادئ والمفاهيم الشرعية الحاكمة لخصائص هيئات الرقابة الشرعية من خلال التطبيق العملي في المؤسسات المالية اليمنية وأثر ذلك على الأداء.

مشكلة البحث:

إن حوكمة الشريعة في المؤسسات الإسلامية تعتمد على فكرة الإشراف الذي يتم بموجبه النظر إلى المسؤولين المهمين في المؤسسة باعتبارهم العاملين الذين يميلون أكثر إلى أداء واجباتهم بروح الشراكة التي تنسجم ومفهوم الشريعة (Obid and Naysary, 2014) أو بوصف هيئة الرقابة الشرعية بأنها مورد من الموارد التي تحتاجه المؤسسات المالية للتشغيل والبقاء والاستمرار. (Farag, et al, 2018) وتضيف قيمة اقتصادية كبيرة إلى المؤسسات المالية الإسلامية من خلال وقاية المجتمع الاقتصادي من الأضرار الجسيمة المترتبة على شيوع المعاملات المالية المحرمة، أو الوقاية من الأضرار الاقتصادية الناتجة عن الفوائد الربوية (الخليفي: 2009) كما يعتبر بعض أصحاب المصلحة أن تطبيق قواعد وأنظمة الشريعة الإسلامية يقلل من الظلم والاستغلال وأكل أموال الناس بالباطل (الصغير: بدون تاريخ). وذكر بعض الباحثين أن وجود الهيئات الشرعية يرتبط بشكل إيجابي بربحية المؤسسات المالية الإسلامية (الخليفي: 2009). وبالتالي فإنه يتعين على وكالات التصنيف الائتماني أن تأخذ في الاعتبار الامتثال لأحكام الشريعة فيما يتعلق بالجدارة الائتمانية الإجمالية للبنك الإسلامي وقدرته على الوفاء بالتزاماته المالية (Nathan, 2010).

وفي المقابل يجادل بعض الباحثين في أن وجود هيئات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية يؤدي منعها من الاستثمار في الأنشطة المحظورة والمحرمة في الشريعة الإسلامية مما يدفع إلى تخفيض هامش الأرباح فيها مقارنة

بالبنوك التقليدية، حيث سيعمل مديرو البنوك الإسلامية على إلغاء كل العمليات المصرفية التي لا توافق الشريعة الإسلامية وتجنب كل الإيرادات من العمليات الربوية، من جهة أخرى يمثل عدم اتسام هيئات الرقابة الشرعية بالفعالية والكفاءة والوضوح في إصدار الفتاوى يمكن أن يكلف المصرف تكاليف إضافية تؤثر على ميزته التنافسية وكفاءته المالية أمام البنوك التقليدية التي لا تتحمل أعباء إضافية كهذه، وقد يؤدي ذلك إلى نفور جمهور العملاء وانخفاض العمليات مما ينعكس سلباً على الأداء المالي للبنك الإسلامي (بورقيبة وغربي: 2015)

ومن ثم فإن جوهر هذه الدراسة يتمثل في تسليط الضوء على طبيعة الدور الحقيقي لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية في التأثير على الأداء المالي للبنوك الإسلامية اليمنية التي تصنف ضمن الاسواق الناشئة للصيرفة الإسلامية في المنطقة، والتي عملت على تطوير منظومة من القوانين الهادفة لتشجيع الصيرفة الإسلامية ممثلة بقانون البنوك الإسلامية رقم (21) لسنة 1996م والمعدل بالقانون رقم (16) لسنة 2009م، ونص القانون على إلزام البنوك الإسلامية بإنشاء هيئة شرعية لكل بنك إسلامي بموجب المادة (17) الفقرة (أ) (قانون المصارف الإسلامية، 2009)، وبذلك حسم القانون الوضع القانوني لوجود هيئة الرقابة الشرعية، وجعلها متطلباً أساسياً من متطلبات استكمال التصريح لأي بنك إسلامي، ويتساوى الهيكل التنظيمي لهيئة الرقابة الشرعية في البنوك اليمنية مع مجالس الإدارة كون الجميع يخضع لسلطة الجمعية العمومية في البنك الإسلامي. (الأقرع: 2018) من خلال ما سبق يمكن صياغة اشكالية الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

- ما أثر خصائص هيئة الرقابة الشرعية (حجم هيئة الرقابة الشرعية، المؤهلات العلمية، الاستقلالية، الخبرة، تعدد العضوية، التغير في مكوناتها، التفويض) على أداء البنوك الإسلامية اليمن؟

أهداف البحث:

يهدفُ البحثُ في إطاره العام إلى دراسة خصائص هيئة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية اليمنية وأثر ذلك على الأداء المالي وفق نظريات الحوكمة وتطبيقاتها من منظور إسلامي للتعرف على طبيعة تلك الخصائص ودورها في تعزيز دور البنوك الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي. من خلال السعي إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1. قياس مستوى خصائص هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية اليمنية
2. دراسة أثر خصائص هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية.
3. التعرف على مدى قدرة هيئة الرقابة الشرعية في تعزيز الأداء المالي للبنوك الإسلامية.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من تناوله لموضوع خصائص هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية اليمنية وأثر ذلك على الأداء المالي وفق نظريات الحوكمة وتطبيقاتها من منظور إسلامي، ويعد البحث مساهمة علمية وعملية جادة في إثراء أدبيات هذا الموضوع الحيوي الذي لم يحظ بالاهتمام الكافي من قبل الباحثين في الفكر الإداري والمالي الإسلامي على مستوى الوطن العربي، كما يعتبر هذا البحث الأول من نوعه على الأقل في اليمن رغم بعض الدراسات والبحوث التي تناولت الحاكمية المؤسسية بشكل عام أو المصرفية التقليدية بشكل خاص.

2- الإطار النظري للبحث وبناء الفرضيات:

هناك مدخليين أساسيين لدراسة آليات الحاكمية المؤسسية هما المدخل الخارجي ويركز على تعظيم ثروة حملة الأسهم عن طريق المساءلة والإشراف على تحقيق أهداف الشركة من قبل المالكين والاهتمام بمصالحهم فقط، والمدخل الداخلي الذي يستند على آليات الحاكمية المؤسسية وهياكلها ويعكس أنموذجاً لرقابة الشركة الذي يهتم بمصالح الأطراف المتعددة (الفضل وراضي: 2010).

وفي إطار النظريات الإدارية المحددة لطبيعة العلاقات التي تراعي جميع الأطراف المستفيدة من الشركة خصوصاً نظرية الوكالة وغيرها فإن المدخل الداخلي يعد الأكثر مناسبة لاعتماده من قبل المؤسسات الدولية مثل (OECD) ويمنح اعتباراً قوياً لجميع الأطراف المستفيدة من أداء الشركة عند ممارسة آليات الحوكمة المؤسسية (حمدان، آخرون: 2013)، حيث تشير المحددات الداخلية الى القواعد والأسس التي تحدد اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين المكونات التنظيمية لها (الجمعية العمومية ومجلس الإدارة والمديرون) والتي يؤدي تطبيقها الى تقليل التعارض بين مصالح الأطراف الثلاثة، وبالتالي فإن آليات الحوكمة الداخلية متجذرة بأداء المؤسسات المالية، واصبحت أكثر شيوعاً في بعض البلدان كاليابان (القرشي: 2010)، ويعتبر مجلس الإدارة أهم آليات الحوكمة فعالية في النظام الداخلي وفق أدبيات الحوكمة لطبيعة الدور الذي يؤديه في التعامل مع تضارب المصالح الاقتصادية وتقليل التكاليف والقيام بمراقبة الإدارة مما يؤثر على أداء البنك. (Bukair and Rahman: 2015) كمَا يمكنُ لسماتِ مجلسِ الإدارة أن تحدُّ من تضارب وتكاليف الوكالات مما يؤدي بدوره إلى تحسين قيمة الشركة (Haniffa& Hudaib, 2006) وتركز حوكمة الشركات على أهمية هيكل مجلس الإدارة في استخدام الشركة لمواردها بفعالية لدعم أدائها (Bukair and Rahman, 2015)، وتناولت دراساتٌ سابقة العلاقةَ بينَ مجلس الإدارة والأداء المصرفي (السرطاوي وآخرون: 2017) (Farag.et.l: 2018) وقد أدّت ندرةُ الدراسات التي تبحث في تأثير حوكمة الشريعة على أداء المؤسسات الإسلامية إلى دراسةِ العوامل التي تؤثر علَى مجلسِ الإدارة في البنوك، والاستناد عليها في الكشف عن المحدداتِ المرتبطة بخصائصِ هيئة الرقابة الشرعية التي تؤثر في أداء المؤسسات المالية الإسلامية مثل: (الحجم، المؤهلات، الخبرة، السمعة، والاستقلالية) (Bukair and Rahman, 2015).وأن الحوكمة الشرعية تسعي لتحقيق نفس الأهداف التي تحققها حوكمة الشركات التقليدية ولكن ضمن القواعد الأخلاقية للإسلام (Bhatti and Bhatti: 2009) علاوة على ذلك يمكن توسيع نظريات الوكالة ونظرية الإشراف ونظرية الاعتماد على الموارد لشرح وتفصيل تأثير خصائص هيئة الرقابة الشرعية على أداء المؤسسات المالية الإسلامية كما وثقته عدة دراسات منها (Farook et al.2011)، (Nomran et al, 2017) (Alman: 2012)، (Nomran et al.2018) (Ramly and Noredin.2018). (Farag. et ai.2018).

وإذا كانت تهيمنُ نظرية الوكالة على حوكمة الشركات في تعظيم القيمة والتوجه نحو الطبقة الأولى (الملاك) لنظرية الوكالة والتي يتم تصويرها برغبة في الربح والمصلحة الذاتية، فإن الطبقة الثانية (المديرون، والمساهمون) تقر بأن الشركات تبرم العقود مع المجتمع لإقامة علاقات إيجابية متبادلة المنفعة يمكن أن تؤدي في حالة انتهاكها إلى اتخاذ إجراءات مجتمعية ضارة ضد الشركات، وفي هذه الحالة تكونُ هيئة الرقابة الشرعية حلا لهذا التحدي الذي تواجهه نظرية الوكالة من خلال تقديم الهيئة الشرعية المشورة إلى مجلس إدارة البنك بشأن الأنشطة التي تناسب هدف المنافع الاجتماعية (Farag. et ai.2018) وتقومُ هيئة الرقابة الشرعية من خلال مسئوليتها الرئيسية في الإشراف على تنفيذ مبادئ الشريعة في جميع عمليات المؤسسات الإسلامية أن تعترض وتلغي المعاملات التجارية التي لا تتوافق مع أحكام الشريعة برغم أن هذه المعاملات في مصلحة المساهمين (Nomran et al.2017)، (Farag. et ai.2018) وتعمل هيئة الرقابة الشرعية من أجل مصلحة جميع أصحاب المصالح لتعزيز الشفافية والمصداقية للمؤسسات

المالية الإسلامية من خلال الإشراف الشرعي الفعال (Rahman and Bukair: 2013). والوظائف الإشرافية التي تمارسها سواء كانت إصدار الفتاوى والقرارات الشرعية أو الموافقة على المنتجات والعقود الجديدة وتدقيق الإجراءات التنفيذية للمنتجات المالية بالتعاون مع التدقيق الشرعي الداخلي، أو الموافقة على توزيع صافي الأرباح بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار. كما تمارس وظائف استشارية من خلال العمل على إيجاد الحلول المتوافقة مع الشريعة أثناء تنفيذ العقود، وشرح طريقة احتساب الزكاة، وتوجيه الإدارة في تخصيص الدخل غير الشرعي للأغراض الخيرية وإجراء المحاضرات والتوعية للإدارات والعملاء (IFSB, 2009) (Nathan, 2010) (الضرير: 2001) (العيدروس: 2009) (إرشيد: 2014). وبالتالي تعتبر فعالية الحوكمة الشرعية ضرورة وإلا فإن البنوك الإسلامية الفاشلة قد تؤدي إلى انهيار السوق المالية وتسبب أضراراً خطيرة في صناعة التمويل الإسلامي المتنامية، لذا كان التسلسل الهرمي لمكانة هيئة الرقابة الشرعية محل خلاف بين العلماء والمفكرين في النموذج الأمثل الذي يدعم موقف وهيكل هيئة الرقابة الشرعية في المؤسسة الإسلامية لخصها (Mollah and Zaman, 2015) بثلاثة نماذج: المركزي، الذاتي، والهجين، واليمن تتبنى التنظيم الذاتي لحوكمة هيئة الرقابة الشرعية. (Laissez-faire or self-regulation model).

واعتبر معيار الضبط رقم (1) الصادر عن (AAOIFI) أن تكون الهيئة الشرعية معينة من الجمعية العمومية للمؤسسة المالية، ونص عليه (IFSB) في المبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية هامش (28) ونصت عليه عدد من القوانين البنكية مثل الأردن كما في المادة (58) الرقابة الشرعية (أحمين: 2015). ووفقاً لهذه النمذجة يتفق مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية من حيثُ القوة القانونية ومنح الصلاحيات اللازمة للهيئة الشرعية للقيام بواجباتها وتحملها لمسؤولياتها بصفة فعالة (IFSB, 2009). وفي ضوء ذلك يمكن لهيئة الرقابة الشرعية أن تكون واحدة من آليات حوكمة المؤسسات التي تزيدُ من الاستقرار المالي للمؤسسات الإسلامية (Nathan, 2010)، وأن العوامل والمتغيرات التي تؤثر على مجلس الإدارة قد تؤثر على هيئة الرقابة الشرعية (Nomran et al.2018)

وقد تناولت الدراسات السابقة العديد من خصائص هيئة الرقابة الشرعية التي تحدد مدى فعالية الهيئة الشرعية في القيام بمهمتها وتأثيرها على الأداء بغض النظر عن هرمها المؤسسي كدراسة (Farook et al, 2011) التي حددت (حجم الهيئة، المؤهلات العلمية، السمعة، الاشتراك في أكثر من هيئة) ومثلها دراسة (Rahman and Bukair, 2013) (Nomran et al.2017) و (Ajili and Bouri, 2017) بينما تناولت دراسة (Grassa, 2015) (حجم الهيئة، العضوية المشتركة، الخبرة، وجود المرأة كعضو في الهيئة، عمل الهيئة إشرافي أو استشاري)

وبعض الدراسات تناولت محددات خصائص هيئة الرقابة الشرعية التي تؤثر على الأداء في إطار الهرم المركزي الذي يعتمد التدخل في تنظيم وإدارة الهيئات الشرعية للمؤسسات الإسلامية كدولة ماليزيا باعتبارها تملك إطاراً متيناً لحوكمة الشريعة (Nomran et al.2018) وأبرز المتغيرات التي تناولتها (حجم هيئة الرقابة، العضوية المشتركة، المستوى التعليمي، خبرة الهيئة، السمعة، التغير السنوي) كما استخدمت دراسة (Nugraheni, 2018) المتغيرات ذاتها لدراسة تأثير خصائص هيئة الرقابة الشرعية على الأداء الاجتماعي للبنوك الإسلامية في إندونيسيا.

وقد كانت نتائج الدراسات السابقة غير حاسمة في فعالية هيئة الرقابة الشرعية والأداء المصرفي في البنوك الإسلامية، هذه النتائج قد تكون ناتجة عن اختلاف نماذج هيئات الرقابة الشرعية وصلاحيتها في القوانين واللوائح المنظمة لعملها، أو مشاكل في اختيار العينات ومعالجاتها الاحصائية (Rahman and Bukair, 2013)، إضافة إلى أنه لا يمكن تعميم الأدلة المتعلقة بالأداء المصرفي في الصناعة المصرفية التقليدية في سياق البنوك الإسلامية والقوانين الحاكمة لعملها.

وبالتالي فإنَّ دراستنا تهدفُ إلى دراسة خصائص هيئة الرقابة الشرعية وأثرها على أداء البنوك الإسلامية اليمنية، والتي تُعَدُّ أول دراسة في هذا المجال حسب علمنا، حيثُ عملت اليمن على توفير الأطر القانونية لعمل

البنوك الإسلامية من خلال القانون رقم (21) لسنة 1996 والمعدل بالقانون رقم (16) لسنة 2009م، الذي ألزم جميع البنوك الإسلامية والفروع الإسلامية للبنوك التقليدية بتعيين هيئة شرعية، لكنه أعطى الحرية للبنوك الإسلامية لاختيار الهيئة الشرعية في إطار النظام الهجين الذي يجمع بين وجود الأساس القانوني بضرورة وجود الهيئة الشرعية وعدم التدخل في اختيارها، ويمتاز بأن قرارات الهيئة الشرعية ملزمة للمؤسسة الإسلامية (Mollah and Zaman, 2015). إضافة إلى أن البنوك الإسلامية اليمنية تحوز ما نسبته (34%) من إجمالي موجودات القطاع المصرفي اليمني (البنك المركزي: 2017).

وفي ضوء ما سبق فإن دراستنا تبحث في متغيرات جديدة وهي الاستقلالية، وتفويض السلطة الشرعية في سياق الأداء إضافة إلى المتغيرات المشتركة السابقة.

حجم هيئة الرقابة الشرعية:

من حيثُ المبدأ يعد مجلس الإدارة أحد الآليات الحاكمة لأداء المديرين في الشركات، ويتولى مهمة الرقابة على أداء المديرين، ويقوم بوضع استراتيجيات الشركة التي تهدف إلى الربح (الفضل، راضي: 2010) ويعد حجم المجلس عاملاً حاسماً ومهماً كي يستطيع أن يؤدي مهامه على الوجه الأكمل، وقد وجدت الأدبيات البحثية ضرورة الاهتمام بعدد أعضاء مجلس إدارة البنك، وفي ضوء نظرية الوكالة أن المجالس كبيرة الحجم غالباً ما تتصف بصعوبة الاتصال وتدني سرعة إنجاز المهام وانخفاض فاعلية القرارات المتخذة من قبله وأكثر كلفه من المجالس صغيرة الحجم (Grassa, 2015) (Mollah and Zaman, 2015). وعندما يكون مجلس الإدارة صغيراً سيعمل على تحسين الأداء، بينما إذا تجاوز عدد أعضاء المجلس 7 أو 8أشخاص ستكون احتمالية عمله بكفاءة وفاعلية أقل (الفضل، راضي: 2010)، ووفقاً لنظريةِ الإشراف وأصحاب المصلحة فإن زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة سيؤدي إلى تحسين الأداء وتمثيل أصحاب المصلحة ويحمى موارد الشركة ويمنع تركز السلطة في يد فئة قليلة (Rahman and Bukair, 2013) كما تشير بعض الدراسات إلى أن المجالس الكبيرة تعمل على تحفيز الروابط البيئة للشركة وتزيد من الخبرة التي يمكن أن تحسن الأداء العام (Grassa, 2015) (Obid and Naysary: 2014) (القرشي: 2010) (Mollah and Zaman, 2015).

وينسحبُ ما سبقَ على حجم هيئة الرقابة الشرعية حيثُ أشارت النتائج لبعض الدراسات أن من الأسهل لمجلس إدارة المؤسسة الإسلامية أن يكون حجم هيئة الرقابة الشرعية صغيراً للتعامل معها والسعي للتحكم في قرارتها، وأن زيادة العدد في حجم هيئة الرقابة الشرعية يفرضُ تكاليفَ إضافية في مكافاة الأعضاء بالإضافة إلى التكاليف القانونية الإضافية لإثبات الامتثال للشريعة الإسلامية (Farag. et ai.2018) (Garas and pierce, 2010) بينما يمكن القول بأن زيادة حجم هيئة الرقابة الشرعية مفيد لأداء المؤسسة الإسلامية لأن أعضاءها لديهم الصلاحيات للموافقة على المنتجات الإسلامية الجيدة التي تضيف أعمالاً وموارد للبنك الإسلامي، وأن هيئة الرقابة ذات الحجم الأكبر تمثلُ حافزاً غير مباشر أمام السلوك الانتهازي الذي قد يمارسه أعضاء مجلس الإدارة مما يضمن اتخاذ قرار أفضل، ويؤدي إلى تصنيف ائتماني عالٍ، كما تضمن شرعية للأرباح وثقة لأصحاب المصالح، إضافة إلى ذلك فإن الهيئات الشرعية ذات الحجم الأكبر تضيف قيمة أفضل للمؤسسة كونها تحتوي على علماء يتمتعون بالخبرات والمهارات المتنوعة والمدارس الفقهية التي تؤدي إلى تفسيرٍ أفضل للمنتجات والتشغيل وبالتالي أداء أفضل للمؤسسة المالية، وعنصر جذب للأموال من خلال إقناع العملاء بسلامة وشرعية المؤسسة إضافة إلى عنصر البركة في الرزق الحلال (القطان: 2004) (Hamza, 2013) ((Nomran et al.2018) (Grassa, 2015).

وقد حدد معيار الضبط رقم (1) الصادر عن (AAOIFI) أن هيئة الرقابة الشرعية يجب أن لا يقل عدد الأعضاء فيها عن ثلاثة، ونص النظام الأساسي لبنك فيصل الإسلامي في السودان عام 1977 بأن الحد الأدنى لهيئة الرقابة الشرعية ثلاثة أعضاء والحد الأعلى سبعة ورأت أول جمعية عمومية بأن الاختيار الوسط هو خمسة أعضاء (الضرير: 2001) وحدَّد القانون اليمني أن لا يقل عدد أعضاء هيئة الرقابة عن ثلاثة (قانون البنوك الإسلامية: 2009). وذكر بعضُ الباحثين أنه يجب أن لا يقل عدد أعضاء الهيئة الشرعية عن ثلاثة أشخاص معللاً ذلك أنه أمل الجمع الذي تنضبط به الفتوى الجماعية (الخليفي: 2009) ولمنع تواطؤهم لا سمح الله كما ذكره البعلي (القطان: 2004)، وناقشه بعض الباحثين بأن الأمن من التواطؤ على الكذب لا يتحقق إلا بعدد التواتر وهو غير موجود (إرشيد: 2014). وأنَّ العدد محكوم بالهيكل التنظيمي للمؤسسة والاختصاصات والمهام المكلفة بها، وحجم المصرف الإسلامي وأعماله وأنشطته وفروعه (الضرير: 2001) (إرشيد: 2014). وأكدت بعض الدراسات العلمية وجود تأثير كبير لحجم هيئة الرقابة الشرعية على أداء المؤسسات المالية الإسلامية (Garas and Pierce, 2010) Mollah and Zaman, 2015). (Nomran et al.2018) (Grassa, 2015). وعليه فإنه يمكننا صياغة الفرضية على النحو التالي:

توجد علاقة تأثير إيجابية بين حجم هيئة الرقابة الشرعية والأداء للبنوك الإسلامية اليمنية.

تعدد العضوية في هيئة الرقابة الشرعية

واحدةٌ من القضايا التي تمت مناقشتها في دراساتِ حوكمة الشركات والتي تعني تعدد عضوية الفرد في مجلس الإدارة في أكثر من شركة، حيث يشغل العضو الواحد أكثرَ من عضوية غير تنفيذية في أكثر من مجلس إداري، من وجهة نظرية الموارد أن الشركات يمكنها التواصل مع البيئات الخارجية من خلال الترابط بين أعضاء مجلس الإدارة (Nomran et al.2018)، وتعتبر مصدراً مؤثراً للمعلومات حيث توفر العضوية المتعددة معلومات مهمة تتعلق بالسياسات الجديدة والأسرار التجارية والممارسات بين الشركات التي يمكن أن تؤدي إلى أداء أفضل للشركة، وتزود المديرين بالاتجاهات الاقتصادية وجوانب العمل المستقبلي، وتعمل مقارنة سياسة إدارة المؤسسة وممارستها بغيرها، والطرق الجديدة في إدارة العمل، وبالتالي تعتبر المعلومات التي تم الحصول عليها عبر هذه الآلية أكثر تأثيراً وجدارة بالثقة مقارنةً بالمصادر الأخرى (Haniffa and Hudaib, 2006) (Farook et al, 2011) وأكثر شفافية وتصبح جزءاً من المعلومات الخاصة بالقرارات من مجالس أخرى (Rahman and Bukair, 2013).

ومع ذلك، قد يكون للعضوية المتعددة تأثيرٌ سلبيٌ على الأداء بسبب مراعاة مصلحتهم الذاتية وتقديرهم لها، من خلال اختيار المديرين غير المؤهلين وتكون السلطة والنفوذ هي المعيار لذلك، وينظر إلى العضوية المتعددة أنها أدوات للتواطؤ بين الشركات والاشتراك بين النخبة في المؤسسات ومتابعة الأهداف الخاصة على حساب المساهمين الآخرين، وتكون نخبة قليلة من الأفراد بمثابة الصخرة التي تغرق القارب من خلال التأثير السلبي على المجالس وانخفاض الأداء (Haniffa and Hudaib, 2006).

في السياق المصرفي الإسلامي يشغل العضو الواحد من أعضاء هيئة الرقابة الشرعية أكثر من منصب في هيئات شرعية أخرى في نفس البلد أو في بلدان متعددة، وتكررت أسماء علماء الشريعة في العديد من الهيئات كما بينت ذلك عدة دراسات (أحمين: 2015) (Grassa, 2015) واعتبرها (Rahman and Bukair, 2013). أنها إحدى الخصائص التي تؤثر على أداء البنوك الإسلامية، وتؤدي العضوية المشتركة لأعضاء الهيئة الشرعية إلى تأثير سلبي على فعالية الهيئة، ومن ثم تؤدي إلى تضارب المصالح حيث يمكنهم الوصول إلى معلومات الملكية وغيرها، وأكد (القطان: 2004) أنه لا يصح أن يكونَ عضو الرقابة الشرعية في أكثر من مؤسسة لما في ذلك من صعوبة الحفاظ على سرية المعلومات لكل مصرف، ولأنَّ بعضَ البنوك قد تأخذ برأي فقهي معين لمسالة معينة، في حين أن هذا الرأي مستبعد

لدى مصارف أخرى وبالتالي صورة العضو في نظر الناس غير سوية. في المقابل يمكن أن يكون لوجود العلماء في هيئة الرقابة الشرعية لعدة بنوك إسلامية تأثير إيجابي على أداء وكفاءة هيئات الرقابة الشريعة من خلال الوصول إلى المزيد من العمليات والمعاملات التي يمكن أن تعزز بدورها معارف وخبرات العلماء والسماح بتطوير جديد في المنتجات الإسلامية وبالتالي يحسن أداء البنك الإسلامي. كذلك، فإن وجود بعض أسماء العلماء في هيئات الرقابة الشرعية يؤدي دوراً حاسماً في جذب العملاء، والذي بدوره يمكن من تحسين إنتاجية البنوك ورفع أدائها (Grassa, 2015) (Muda, 2017) (Nomran et al.2018).

ونصت المبادئ الإرشادية (IFBS, 2009) عندما يكون لعضو الهيئة الشرعية مسؤوليات/ عضويات متعددة في أكثر من هيئة شرعية، يجب أن يتأكد أنه يولي الوقت والعناية الكافية لأعمال كل مؤسسة خدمات مالية إسلامية، ويعود إلى مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية أن تقرر إن كان عضو الهيئة الشرعية قادراً على أداء واجباته في الهيئة الشرعية وما إذا كان قد أداها بصورة مرضية كما يجب تبني إرشادات داخلية تضبط توزيع الوقت المخصص لالتزامات العضو تجاه كل هيئة شرعية يعمل فيها.

ونتوقع أن تكون هيئة الرقابة الشرعية المؤلفة من علماء يتمتعون بمزيد من المعرفة والدراية العلمية والعملية سيعملون بشكل افضل لمراقبة أنشطة المؤسسة المالية ومستوى الامتثال الشرعي وإن تكررت بعض أسمائهم في هيئات أخرى. وعليه يمكننا صياغة الفرضية على النحو التالي:

يوجد علاقة إيجابية بين تعدد عضوية هيئة الرقابة الشرعية والأداء المالي للبنوك الإسلامية اليمنية.

المؤهلات العلمية لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية:

عادة ما يخضع أعضاء مجلس الإدارة لمجموعة من متطلبات التأهيل العلمية التي تساعد العضو على التنبؤ والكشف والقدرة على التعامل مع أي إجراءات جديدة بطريقة علمية وجيدة، وأنه كلما كان العضو أكثر تعليماً وتأهيلاً زاد احتمال تبنيه لأنشطة مبتكرة وأكثر وضوحاً (Farook et al, 2011)، وفي ضوء نظرية الموارد يعتبر التأهيل التعليمي مورداً حيوياً يجلبه أعضاء مجلس الإدارة إلى المنظمة بحيث تتمكن المجالس من اتخاذ قرار الجودة، والتعامل مع القضايا المعقدة، وتؤكد بعض الدراسات أن أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين هم موارد استراتيجية لمؤسسة ما، علاوة على ذلك يمكن لأعضاء مجلس الإدارة المؤهلين تعزيز القدرة التنافسية للمنظمة، لأنهم يمكن أن يساهموا في صياغة الاستراتيجية (Nordin and Ramly, 2018).

في المؤسسات المالية الإسلامية يؤدي مستوى التعليم في الهيئة الشرعية دوراً بارزاً في فهم وتفسير النصوص الشرعية في الجوانب المختلفة بما في ذلك المعاملات المالية التي أشار إليها معيار الضبط رقم (1) الصادر عن (AAOIFI) بجهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات، وتؤكد بعض الدراسات أن الشهادات العالية من الجامعات الإسلامية في فقه المعاملات المالية تعتبر إيجابية للغاية وينعكس تأثيرها على أداء الهيئة (القرة داغي: 2008)، ولذلك فليسَ المقصود أن يكون عالماً بالشريعة بمفهومها العام، بل المقصود درجة من التخصص الدقيق في المعاملات، لأن التخصص موجه لتقديم وجهات نظر الخبير على شكل فتاوى أو قرارات شرعية خصيصاً بخدمات التمويل الإسلامي (أحمين: 2015) ودرجة التخصص تعتبر درجة الدكتوراه في مجال ذي صلة بالصناعة المالية الإسلامية، وبلا شك تعتبر أفضل دراية في المجالات المالية والمصرفية الإسلامية (Nomran et al.2018) وسيتمكن أعضاء هيئة الرقابة المؤهلون تأهيلا متخصصاً ومناسباً من المساهمة في المداولات والقضايا المتعلقة في العقود المالية الواجب تطبيقها على المنتجات والخدمات المصرفية، علاوة على ذلك فإنَّ الأعضاءَ الحاصلين على الدكتوراه في التمويل الإسلامي على دراية تامة بإجراءات وهيكل المنتجات الإسلامية (Nordin and Ramly, 2018) ويؤدي المستوى

العالي من التعليم إلى ربحية عالية للمؤسسة المالية لذلك أكدت المبادي الإرشادية الصادرة عن مجلس الخدمات الإسلامية على المؤهلات الأكاديمية لعضو هيئة الرقابة الشرعية (IFSB, 2009). وفي المقابل هناك علماء دون أي مؤهل أو درجة علمية أو حتى في الدراسات المتعلقة بالشريعة، وعليه: يمكننا صياغة الفرضية على النحو التالي:

يوجد علاقة تأثير إيجابية بين نسبة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الحاصلين على مؤهل علمي والأداء المالي للبنوك الإسلامية اليمنية.

خبرة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية:

تشير نظرية الاعتماد على الموارد إلى أنَّ المنظماتِ تحتاجُ إلى موارد يمكنها الحصول عليها من البيئة الخارجية التي تعمل فيها من أجل البقاء، ويجلب المديرون موارد قيمة إلى المجالس التي يساهمون فيها بمعارفهم ومهارتهم وخبراتهم التي يحصلون عليها من مؤهلاتهم التعلمية وخبراتهم العملية حيث يستخدمون خبراتهم في مداولات مجلس الإدارة حول القضايا المطروحة واتخاذ القرارات كما يعتمدون على خبرتهم لممارسة سلطاتهم للسيطرة على المؤسسات وتوجيهها في الاتجاه الصحيح (Nordin and Ramly, 2018)، وشددت بعض الدراسات على الحاجة إلى المزيد من الخبراء الماليين في المجالس، لأن الافتراض الضمني هو أن " فهم المبادئ المحاسبية عموما والبيانات المالية " سيؤدي إلى تحسين رقابة مجلس الإدارة وبالتالي سيخدم مصلحة المساهمين بشكل أفضل، وينعكس على الأداء، وأن الجهود التنظيمية للحوكمة تؤكد على زيادة الخبرة المالية في المجالس (Guner et al, 2007) وأن المجالس التي تكون لديها خبرة أكبر تكون حكيمة في المجازفة في القرارات لفهمهما الجيد للعواقب المترتبة على ذلك، ويجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة متمرسين وخبراء في اتخاذ القرارات الأكثر صواباً (Nordin and Ramly, 2018). لذلك فإن المصرفيين وغيرهم ممن لديهم خبره مالية في مجالس الإدارة مرتبطون بعائدات مستقرة للأسهم (Ness et al, 2010).

وبالمثل يمكن لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية ذوي المعرفة والخبرة المالية أداء مسؤولياتهم بشكل أكثر فعالية من الأعضاء دون هذه المعرفة. علاوةً على ذلك، ستكونُ البنوك الإسلامية ذات الأعضاء ذوي الكفاءة المالية في الهيئة الشرعية أكثر شفافية وأخلاقية في الكشف عن أنشطتها لمختلف مجموعات أصحاب المصلحة والمجتمع ككل، وستحاول تقليل التأثير السلَبي لأنشطتها الاجتماعية والبيئية والاقتصادية على رفاهية المجتمع. (Rahman and Bukair, 2013).

وقد نص معيار الحوكمة رقم (1) الصادر عن (AAOIFI) على المتخصصين في فقه المعاملات المالية ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات الإسلامية وله إلمام بفقه المعاملات، " ويبدو أن هذا النص الذي ورد في التعريف يفتقر لشيء من الضبط في العبارة والصياغة . فالمعاملاتُ هنا يقصدُ بها الفقه إجمالاً والمعاملات المالية بوجه خاص، كما أن المؤسسات المالية الإسلامية ليست تخصصاً علمياً بالمعنى الدقيق لذلكَ ويبدو أنَّ النص يقصد الخبرة في حقل المؤسسات المالية الإسلامية وليس التخصص فيها تحديداً" (فرح: 2005)، لذلك وجبَ أن تحوي الرقابة الشرعية أجهزة فنية مساعدة ومتخصصين في الاقتصاد والقانون والمحاسبة والتمويل لأن الواقع العملي في البنوك الإسلامية يظهر أن أعضاء الهيئة الشرعية تنقصهم الدراية بتلك العلوم، والعكس بالنسبة لعلماء الاقتصاد وغيرهم يعانون من نفس المشكلة وهي الافتقار للعلوم الشرعية. (القطان: 2004)، وأكدت المبادئ الإرشادية الصادرة عن IFSB على أهمية الخبرة التي ينبغي توفرها في عضو هيئة الرقابة الشرعية في الملحق رقم (4) أن يظهر مهارات متخصصه في صناعة الخدمات المالية وفق أنواع الأعمال التجارية لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية سواء كانت في مجال الصيرفة أو في سوق رأس المال أو التأمين التكافلي (IFSB, 2009).

وعليه: فإن هيئة الرقابة الشرعية المؤلفة من علماء يتمتعون بمزيدٍ من المعرفة والخبرة في إدارة الأعمال المحاسبية والتمويلية، ولديهم إلمام بالقوانين ولما يحدثُ من تشغيل البنك سيساعد هيئة الرقابة في اتخاذ القرار والمصادقة على العقود المالية والمعاملات والأنشطة المصرفية بما يتفقُ مع الشريعة الإسلامية ويؤدي إلى تحسين أداء المؤسسة المالية (Grassa, 2015) (المزيني: 2009). وبالتالي ينبغي أن يكونَ لدى أعضاء الهيئة الشرعية خبراء شرعيون مؤهلون وخبرات علمية وكوادر فنية لديهم معرفة مالية وخبرة مصرفية تمكنهم من إجراء تقييم دقيق للعقود المالية المطبقة على المنتجات والخدمات المصرفية في المؤسسات المالية الإسلامية. لذلك يمكننا صياغة الفرضية على النحو التالي:

توجد علاقة إيجابية بين نسبة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية ذوي الخبرة الشرعية والخبرة المصرفية والأداء المالي للبنوك الإسلامية اليمنية.

سمعة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية:

تؤثر عدة عوامل على تعيين الفرد لشغل منصب معين في مجلس الإدارة من ضمنها الخبرة والمهارة والسمعة (Nugraheni, 2018) (Rahman and Bukair, 2013). وتعرض الاختلافات بين مديري الشركات والمؤسسات بشكل صحيح من حيث الخبرة والسمعة والمهارة، ويُعد استبعاد السمعة والخبرة من التحقيق أثناء شغل المناصب الوظيفية مشكلة تؤثر على أداء المؤسسة (Ness et al, 2010). وتمثلُ السمعةُ أحد الموارد الأساسية في تحسين أداء الشركات كونها مرتبطة تقنياً براس المال البشري من خلال أعضاء مجلس الإدارة الذين يمكن جلبهم إلى المؤسسة في ضوء نظرية الموارد، وبالتالي هناك صلة بين المديرين ذوي السمعة الطيبة وأداء الشركة (Nomran et al.2018). وأبرزت بعض الدراسات أهمية الدور الذي تؤديه سمعة المديرين في التأكيد على المسؤولية الاجتماعية للشركات والإفصاح عن المزيد من المعلومات (Farook et al, 2011).

وبالمثلُ هناكَ ربط بين سمعة هيئة الرقابة الشرعية وأداء المؤسسة المالية الإسلامية، فقد لوحظ تمتع المستشارين الشرعيين بسمعة طيبة في مجتمعهم بسبب معرفتهم العامة بالإسلام ودورهم الهام في المجتمع، بمعنى أن المجتمع قام بقبولهم والاعتراف بمكانتهم وسمعتهم برغم افتقاد البعض للخبرة التجارية الإسلامية، والتخصصات ذات الصلة. علاوة على ذلك، يجب أن يكون لدى أعضاء هيئة الرقابة الشرعية سمعة طيبة لإعطاء مصداقية البنك تجاه أصحاب المصلحة والمودعين. حيث تؤدي الهيئة الشرعية دوراً مزدوجاً: الأول يتعلق بامتثال المعاملات التجارية التي وافق عليها أعضاء مجلس الإدارة، مع مبادئ الشريعة الإسلامية. والثاني: يتعلق باحترام الشريعة من قبل مديري البنوك. لضمان صورة جيدة وسمعة طيبة للبنك، لا يكفي رصد الطابع الأخلاقي للمعاملات التجارية المصرفية وتطوير المنتجات. بل تشرف الهيئة الشرعية ضمنياً على سلوك أعضاء مجلس الإدارة وأطر عمل المنظمة (Ghayad, 2008). وتعتبر بعض الدراسات السمعة كمقياس للمعرفة التجارية، وأن العلماء الذين يتمتعون بسمعة طيبة سيتمكنون من فهم أفضل للصناعة المالية الإسلامية (Rahman and Bukair, 2013). وقد اشترطت بعض الأنظمة المالية حصول عضو هيئة الرقابة الشرعية على توصية وتزكية من هيئة علماء البلد بالسمعة الطيبة والمعرفة الكافية بأحكام الشريعة الإسلامية (Nugraheni, 2018).

وبينت المبادئ الإرشادية في الملحق رقم (4) الفقرة (3) أنه يجب أن يكونَ عضو الهيئة الشرعية ذا شخصية محترمة وسيرة جيدة وبالأخص فيما يتعلق بالأمانة والنزاهة والسمعة في تعاملاته المهنية والمالية (IFSB, 2009). وأكدت بعضُ الدراساتِ على أنه يجبُ على العلماءِ أن يكونوا من أصحاب السمعة الطيبة ومتمسكين بالصفات الأخلاقية الرفيعة ولا يوجد في سجلهم أي سوابق جنائية ومتصفين بالصفات النبيلة مثل الجدارة بالثقة والأمانة

والمسؤولية والإخلاص والتقوى والصدق ومراقبة الله تعالى دوما. ويرجع ذلك إلى أن المراقب الشرعي يجب أن يكون ممن يوافق أفعاله أقواله ومثالا جيدا للآخرين (لال الدين: 2009)، وبالتالي: إذا استفاضت شهرة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وتيقن للجمهور عدالتهم ونزاهتهم وحرصهم الامتثال الشرعي في المؤسسة المالية، فإنه بلا شك سيكونُ لذلك أثرٌ إيجابيٌ على أداء المؤسسة.

وعليه: يمكننا صياغة الفرضية على النحو التالي:

توجد علاقة تأثير إيجابية بين سمعة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية والأداء المالي للبنوك الإسلامية اليمنية.

التغير في تكوين الهيئة الشرعية:

قد يؤثر متوسط مدة مجلس الإدارة في عملية صنع القرار، حيث إنه كلما زادت متوسط مدة عضوية مجلس الإدارة، تصبح الخبرة المهنية لأعضاء مجلس الإدارة أكثر تجانساً، وتقلل من الاختلاف في وجهات النظر، لأن كل مهمة جديدة ومسئولية لديها منحى التعلم، وفي المراحل المبكرة تكون القرارات مؤقتة بشكل عام وغالباً ما يتضمن تحليلاً غير مكتمل، وقد وضع الأدب الإداري العضو الجديد في المجلس ليكتسب فهماً كافياً للشركة يتراوح من ثلاث إلى خمس سنوات، وكلما زادت المدة زادت استقلالية العضو، وبالمقابل قد تجعل الضغوط الاجتماعية المدير أو عضو المجلس يتماشى مع أهداف الإدارة، ولا يقدم الافكار الجديدة التي تساعد المجلس في التعامل مع التهديدات والفرص (Ness et la, 2010).من جانب آخر يمكن أن يعكس التغير في تكوين مجلس إدارة الشركة من دخول وخروج الأعضاء مؤشراً جيداً لما قد يتمتع به العضو الجديد من الخبرة والمعرفة والرؤية الجديدة ويعمل على تحفيز أكثر لمجلس الإدارة، وتحصل الإدارة على بعض الفوائد من التغير في تكوين الإدارة بضم خبراء جدد ومديرين مؤهلين، والدافعُ الرئيسُ في ذلك هو: تعزيز فعالية الشركةَ، والشخص المختار يكون مؤهلاً بشكل أفضل في بعض المجالات، وفي الحقيقية فإن هذا الرأي يتوافقُ مع نظرية الموارد التي تفترض أن زيادة التعرض للبيئة المحيطة تمكن الشركة من الوصول إلى موارد متنوعة، ومن ثم تحسين أدائها، وأداة حيوية للبقاء والنمو، بينما تفترض نظرية الوكالة أنَّ التغير في مجلس الإدارة يعكسُ ما إذا كان التوظيف الانتقائي للأعضاء الجدد يتم بطريقةٍ تحافظ على المصالح الرأسمالية للشركة (Nomran et al.2018).

وفي سياقِ هيئة الرقابة الشرعية فإنَّ التغييرَ السنوي في تكوين الهيئة يزيدُ من تعرضِ البنك الإسلامي للمخاطر، خصوصاً عندما يكونُ العضو الجديد غيرَ مطلع على العقودِ والمعاملات المالية فيكونُ دوره أكثر تقيداً من التساهل، لحقيقة أن العلماءَ الجدد يحتاجونَ إلى الوقت الكافي لفهم المخاطر قبل أن يتمكنوا من التغلب عليها (Alman, 2012)، وفي الجانب الآخر، فإن التغيرات في تكوين هيئة الرقابة الشرعية تؤدي إلى دخول وخروج العلماء بما يمكن المؤسسة المالية من جذب الخبراء والمؤهلين الذين لديهم قدرات كبيرة تنمي وتبتكر وتطور في المؤسسة المالية وهذا ينعكس ايجاباً على أدائها.

وفي الواقع فإن كثيراً من الأنظمة الأساسية واللوائح الداخلية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية قد نصت على مدة العضوية للهيئة الشرعية، والكثير منها قد حدد لها مدة ثلاث سنوات إلا أنه وللأسف لم تنظم دورة التعاقب من حيث جواز التجديد، وكون هذا التجديد يتم تلقائياً أو لا يتم، وإجراءات الاستعفاء (طلب الإعفاء من العضوية)، وذكر المعيار رقم (1) الصادر عن AAOIFI أنه يمكن الاستغناء عن خدمات عضو هيئة الرقابة الشرعية بموجبِ توصيةٍ من مجلس الإدارة يعتمدها المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية وهي بدايةٌ لتنظيم دورات التَعاقب من خلالِ أطر ومعايير محددة وصولاً إلى تقنين ذلك لاحقاً في صلب القوانين أو النظم أو اللوائح السائدة، وأشارت المبادئ الإرشادية الصادرة عن IFSB بأنه يجب أن يتم من حينٍ إلى آخر مراجعة ميثاق السلوكيات

والأخلاقيات بمشاركة كاملة من أعضاء الهيئة الشرعية (IFSB, 2009). وفيه إشارة ضمنية إلى دورة التعاقب في المؤسسات الإسلامية، وعليه: يمكن صياغة الفرضية على النحو التالي:

توجد علاقة تأثير إيجابية بين التغير في تكوين هيئة الرقابة الشرعية والأداء المالي للبنوك الإسلامية اليمنية.

استقلالية هيئة الرقابة الشرعية:

بينت العديد من الدراسات التي تم إجراؤها في بيئاتٍ محدودة التنظيم والتشريع إلى وجود علاقة طردية بين استقلالية اعضاء مجلس الإدارة وأداء الشركة وتحسين الأداء المالي للمصارف (الفضل وراضي: 2010)، بينما أظهرت دراسات أخرى عدم وجود علاقة خصوصاً في البيئة الأمريكية لطبيعة القوانين والتشريعات التي تنظم العمل في البيئة الأمريكية من خلال ضمان تساوى الحقوق بين شرائح المساهمين للحد من تعارض المصالح بينهما (الفضل وراضي: 2010) (حمدان وآخرون: 2013). ومنحى الخلاف يرجعُ إلى مفهوم نظرية الإشراف التي يرى أصحابها بأن زيادة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة سيكون أكثر كلفة، وربما يضعفون الأداء لعدة أسباب أهمها كونهم مستقلين ظاهرياً، ويسعى بعضهم إلى تحقيق مصالح شركاتهم، كما يرى منظرو نظرية الإشراف بأن المديرين غير المستقلين سيسهمون في تحسين الأداء، وتحقيق مصالح المستثمرين، وفي المقابل نادى أصحاب نظرية الوكالة بأن كثرة المديرين المستقلين سيخفض من تكلفة الوكالة عن طريق الحد من تعارض المصالح بين المدراء وحملة الأسهم، ويوفر معلومات متماثلة لكافة المستخدمين تمتاز بملاءمتها وموثوقيتها (السرطاوي وآخرون: 2017)، وتؤدي البيئة التشريعية دوراً مهماً في توضيح طبيعة العلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة والأداء، إذ إنه كلما انخفضت التشريعات الحاكمة للعمل زاد الاتجاه نحو المديرين المستقلين لثقة المستثمرين بهم بشكل أكبر من المديرين غير المستقلين، وسيكون المديرون المستقلين أكثر مراقبة على أداء الشركة، وتقليل الكلفة، وأكثر وصولاً إلى السوق المالية في ضوء مفهوم نظرية الوكالة وأن هناك دوراً مهماً لاستقلال مجلس الإدارة في التأثير على سياسة توزيع الأرباح ((Pathan and Faff, 2012 (Shahid et al, 2016)

وبالمثل يشارك أعضاء هيئة الرقابة الشرعية مع مجلس إدارة المؤسسة الإسلامية والإدارة التنفيذية في صياغة الآليات المناسبة لحوكمة المؤسسات الإسلامية، وتمثلُ استقلالية هيئة الرقابة الشرعية في المؤسسات الإسلامية عاملاً مهماً في حفظ أعمال المؤسسة المالية عن المخالفات (حميش: 2007)، خصوصاً عندما يكون مستقلا عن الجهات التنفيذية في الهيكل التنظيمي، ويتبع الجمعية العمومية فإن ذلك يساعد على زيادة أدائه واستقلالية قراراته، وتوجيه مؤسسة التمويل التوجيه الصحيح حتى تتلاءم وغايتها الشرعية، ويؤثر على أدائها المصرفي (Nathan, 2010)، ويرى (فرح: 2005) أن عملية تحديد مكافآت لجنة الرقابة الشرعية بواسطة مجلس الإدارة أو إدارة البنك قد يؤثر على دورها وأنشطتها ويجعلها تقترب أكثر من مجلس الإدارة أو إدارة البنك الأمر الذي يتعارضُ مباشرة مع قوانين تدقيق الحسابات. وتؤكد المبادئ الإرشادية الصادرة عن IFSB بأنه يجب أن يكون لعضو الهيئة الشرعية الاستقلالية الفكرية والمهنية التامة، وينطبق ذلك عند تمثيله مصالح العميل، وكذلك تسوية تعارض المصالح بين عضوية الهيئة ومؤسسة الخدمات المالية الإسلامية، والسلطات الإشرافية أو أية أطراف أخرى (IFSB, 2009)، ونص معيار الحوكمة رقم (5) الصادر عن AAOIFI أن المقصود بالاستقلالية" قناعة ذهنية لا يقبل حاملها أن تكون آراؤه وقراراته خاضعة لتأثير المصالح المتعارضة وضغوطها، وتتحقق من خلال الوضع التنظيمي والموضوعية". (AAOIFI, 2015). ويضطلع أعضاء هيئة الرقابة بمسؤولية تجاه الجمهور الذي يعتمد على ما يقدمون من خدمات تتطلب الاستقلالية. ويشمل الجمهور العملاء وضامني الائتمان والحكومات وأرباب العمل والعاملين والمستثمرين والأطراف الأخرى المعتمدة على موضوعية أعضاء هيئة الرقابة الشرعية ونزاهتهم لضمان التزام أحكام الشريعة الإسلامية

(AAOIFI, 2015). والاستقلال المطلوبُ في الهيئة الشرعية يجبُ أن يتحولَ تنظيماً إداريا يحققُ هذا الاستقلال ويترجمه عملياً ويتضمنُ هذا التنظيم في عالم البنوك مظهرين: الأول: إداري من خلال عدم تحكم الإدارة الإشرافية والتنفيذية بالهيئة. والثاني: ذاتي يرجع إلى عضو هيئة الرقابة الشرعية بعدم وجود تعارض مصالح لدية في المؤسسة (أحمين: 2015).

ومن المعلوم أن أعضاء الهيئة الشرعية يعينون من قبل المؤسسات الإسلامية بدرجات متفاوتة من حيث القوة القانونية سواء كان من قبل الهيئة العمومية أو مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية، ويتقاضون أجوراً من قبل تلك المؤسسات، وهذا ينعكسُ علَى سجل التقييم لعضو هيئة الرقابة، بما يفقده الاستقلالية، فضلاً عن تعرضِ الهيئة لضغط مزدوج من قبل المؤسسة لأسباب تجارية، وكونهم يسعون للحفاظ على سمعة المؤسسة في تنفيذ العقود التي تم التحقق منها دون أخطاء، كحظر بعض معاملات المرابحة التي لا تنطبق عليها الشروط، أو إعادة تخصيص الدخل غير المشروع للأعمال الخيرية مما يسبب انخفاض الأداء (Hamza, 2013). وبالتالي ينبغي أن تعي البنوك الإسلامية ضرورة استقلال هيئة الرقابة الشرعية بما يعزز مصداقيتها ويحافظ على عدم تبعية قرارها. وعليه: يمكنُ صياغة الفرضية على النحو التالي:

توجد علاقة تأثير إيجابية بين استقلال هيئة الرقابة الشرعية والأداء المالي للبنوك الإسلامية اليمنية.

تفويض السلطة في هيئة الرقابة الشرعية

يُعدُّ تركيزُ السلطة في قمة الهرم الإداري في التنظيمات والهياكل الإدارية عَائقاً في أداء المؤسسات وتطورها، وذلك لأن المديرين والمشرفين لا يستطيعون القيام بالأعمال والأنشطة الإدارية الموكلة إليهم بأنفسهم، ولابد لهم من الاتجاه إلى تفويض السلطة الإدارية في منظماتهم حتى تؤدي الوظيفة بكفاءة عالية، وإن تركز السلطة في قمة الهيكل الإداري يؤدي إلى تدني مستوى الأداء (العضايلة: 1998) فالتفويض يتضمن مسؤولية ثنائية حيث يصبح الشخص المفوض إليه السلطة مسؤولاً أمام جهة التفويض، وتبقى الجهة هي المسؤول الرئيس عن العمل الذي فوضه وعن نتائجه، وتحدد الواجبات والأعمال المطلوبة منهم للقيام بها في ضوء التفويضات المخولة، بما يمكن القيام بالأعمال المكلفين بها، وتسهم عملية التفويض بتخفيض التكاليف والسرعة في الإنجاز (درويش والشمري: 2010).

وفي المقابل فإن هيئة الرقابة الشرعية يمكنها من تفويضِ بعضِ سلطاتها إلى جهة رقابة شرعية أخرى بما يسهل من الإجراءات وتنفيذ المعاملات المالية بسهولة ويسر خصوصاً في العقود والإجراءات والأنظمة التي سبق وأن أجازتها، وحددت المبادئ الإرشادية الصادرة عن IFSB آليات تفويض السلطة في الملحق الأول الفقرة رقم (5) بما نصه: يجب تمكين الهيئة الشرعية من الاحتفاظ بحقها في تفويض وحدة الالتزام الشرعي الداخلي أو مسؤولي التدقيق الشرعي الداخلي لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية ببعض مهامها المتعلقة بالموافقة واعتماد المبادئ الإرشادية للمنتج، والإعلانات التسويقية، وبيانات البيوعات، والنشرات/المطلوبات المستخدمة بمنتج معين، وبالمثل، يمكنُ للهيئةِ الشرعية تفويض بعض سلطاتها إلى وحدة المراجعة/ التدقيق الشرعي لتراجع من وقت لآخر بشكل دوري درجة الالتزام في معاملاتها بأحكام الشريعة، لاسيما فيما يتعلق بالتنفيذ الفعلي وعمليات العقود المالية التي تتعامل بها مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية، إن ممارسة أي سلطة التفويض كما ذكر أعلاه يجب أن يكون كتابياً بشكل واضح ومناسب (IFSB, 2009)، كما نص معيار الحوكمة رقم (1) الصادر عن AAOIFI الفقرة (6) على تعيين هيئة الرقابة الشرعية من بين أعضائها أو غيرهم مراقباً أو أكثر للمساعدة في أداء مهامها (AAOIFI, 2015). ومن صور التفويض الاهتمام بوجود مراقب شرعي، يعمل كضابط ارتباط بين الإدارة التنفيذية وهيئة الرقابة الشرعية ويتولى الاستفسارات والتحقق من مطابقة أعمال المؤسسة المالية الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية حسب الفتاوى

والقرارات الصادرة المعتمدة من الهيئة، وبينت بعض الدراسات أن الأردن والمملكة العربية السعودية كانت لها ريادة السبق في تعيين المراقبين الشرعيين (النوباني وصديقي: 2016)، وبالتالي فإن تفويض هيئة الرقابة الشرعية بعض مهامها إلى المراقب الشرعي أو وحدة التدقيق والمراجعة الشرعية يسهل الكثير من الإجراءات ويعمل على تسهيل المعاملات وتحسين أداء المؤسسة.

وعليه: يمكننا صياغة الفرضية على النحو التالي:

توجد علاقة تأثير إيجابيه بين تفويض هيئة الرقابة الشرعية بعض سلطاتها إلى الجهات المختصة والأداء المالي للبنوك الإسلامية اليمنية.

منهجية الدراسة:

اختيار مجتمع وعينة الدراسة:

إن قطاع الصيرفة الإسلامية قد جَذَبَ انتباه صانعي السياسات المالية والنقدية والمستثمرين والأكاديميين كبديل أكثر إنصافا وفعالية للبنوك التقليدية، وللفكرِ القائم علَى الفائدة، حيثُ نمت الخدمات المصرفية الإسلامية، باعتبارها واحدة من أَهم القطاعات في السوقِ المالية الإسلامية، بسرعة منذ إنشائها في منتصف السبعينيات (Farag. et al.2014)، كانَ الدافع وراء اختيار البنوك الإسلامية اليمنية هو سرعة نمو أصولها في القطاع المصرفي اليمني حيث بلغت إجمالي أصولها (34%) من إجمالي حجم الموجودات في القطاع المصرفي اليمني، وكذلكَ عدم وجود الدراسات التي تناولت تأثير الهيئات الشرعية على أداء تلك المؤسسات

اشتملت عينة الدراسة على البنوك الإسلامية في اليمن، وهي (البنك الإسلامي اليمني، بنك التضامن الإسلامي، بنك سبأ الإسلامي، مصرف اليمن البحرين الشامل) التي مضى على تأسيسها أكثر من (16) عام والبنوك عينة الدراسة مرخص لها من البنك المركزي اليمني حسب التقارير الصادرة عن البنك المركزي (البنك المركزي: 2016)، وقد كانت الدراسةُ خلال الفترة من 2000 وحتى 2016م. بالاستناد على التقارير السنوية كونها المصدر الأساس للمساهمين للمعلومات، وأنها الوثيقة الداخلية المعترف بها على نطاق واسع من قِبل الباحثين لأنها تحتوي على معلومات ذات درجة عالية من المصداقية، كما أنها الوثيقة الوحيدة التي توفر المعلومات على أساس منتظم، والتي تتطلبها الجهات التنظيمية، وأخيراً يمكن الوصول إليه بسهولة أكبر من أجل تحقيق الأهداف البحثية (Farook et al, 2011) (Rahman and Bukair, 2013). والمعلومات المتوفرة على المواقع الالكترونية للبنوك، والبيانات التي تم جمعها بالنزول الميداني إلى البنوك الإسلامية اليمنية عن خصائص هيئة الرقابة الشرعية.

مقياس الأداء المصرفي للبنوك الإسلامية:

تستخدم العديد من المؤشرات والمقاييس لتقييم وقياس الأداء المالي في البنوك وأوسعها انتشاراً هما نسبة العائد على الأصول Return on Asset (ROA)، ونسبة العائد على حقوق الملكية Return on Equity (ROE)، ويضيف إليهما البعض نسباً أخرى، مثل هامش الفائدة الصافي Net Interest Margin، هامش صافي الدخل Net Income Margin، معدل العائد على الودائع Rate of Return on Deposit وغيرها (الربيعي وراضي: 2012) وهذه النسب تستخدمُ عند مقارنة الأداء في البنوك وإن كثيراً من الباحثين الذين تناولوا دراسة أداء البنوك مثل (Güner et al, 2007) (Ness et al.2010) (Mollah and Zaman, 2015) (Ajili and Bouri, 2017).

وقد اعتمدوا بالأساسِ علَى عائدِ الموجوداتِ (ROA)، و/ أو عائد حقوق الملكية (ROE) كمؤشرات لقياس المؤسسات التي تناولتها الدراسات في القطاع العام والقطاع الخاص، إضافة إلى أن العديد من دراسات حاكمية

الشركات التي تبحث في أثر حاكمية الشركات وجودتها على الأداء قد استخدمت هي الأخرى النسبة/ أو النسبتين المذكورتين (القرشي: 2010) (الربيعي وراضي: 2012) (Haniffa and Hudaib, 2006). وانطلاقاً من هذه الأهمية واتساقاً مع الدراسات السابقة الذكر فإننا سنتناول نسبة العائد على حقوق الملكية Return on Equity (ROE) باعتبارها المتغير المعتمد dependent variables في قياس الأداء المالي للبنوك الإسلامية اليمنية.

معدل العائد على حقوق الملكية Return on Equity (ROE)

يعد مقياس العائد على حقوق الملكية (ROE) مؤشراً لتقييم مقدرة إدارة المصرف على تحقيق عائد على استثمارات المساهمين في المصرف حيث يقيس مقدار العوائد التي يكسبها المساهمون من استثمار موالهم في المصرف، حيث يقيس معدل العائد المتحقق على استثمار أموال المساهمين، ويرتبط هذا المعدل بكفاءة البنوك ويعبر عن كفاءة الإدارة في توليد الربح لحملة الأسهم وتم احتساب هذا المعدل كما يلي:

ROE = صافي الربح / إجمالي حقوق الملكية.

مقياس المتغيرات المستقلة: independent variables

تقاس المتغيرات التفسيرية والمستقلة في هذا الدراسة على النحو التَّالِي. حجم هيئة الرقابة الشرعية هو العدد الإجمالي لأعضاء هيئة الرقابة نهاية كل عام ويرمز له بالرمز (SSB size)، في حين يتم قياس العضوية المشتركة بين هيئة الرقابة الشرعية بالنسبة المئوية لأعضاء الهيئة الذي يشغلون أكثر من منصب في أكثر من مؤسسة إسلامية في وقت واحد. ويرمز له بالرمز (SSB cross-membership)، ويتم قياس المؤهلات التعليمية لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية بالنسبة المئوية للأعضاء الحاصلين على درجة الدكتوراه أو الماجستير ويرمز له بـ (SSB educational qualification)، (Farook et al, 2011)، (Grassa, 2015)، (Ajili and Bouri, 2017). بينما يتم قياسُ خبرة هيئة الرقابة الشرعية كنسبة مئوية من أعضاء الهيئة الذين لديهم معرفة في المحاسبة والتمويل والاقتصاد ويرمز له بالرمز (SSB expertise)، وتقاس سمعة هيئة الرقابة الشرعية بالنسبة المئوية لأعضاء الهيئة الذين لديهم عضوية في المجالس الدولية للهيئات الشرعية على سبيل المثال AAOIFI أو IFSB ولديهم عضوية واحدة على الأقل في هيئات شرعية مماثلة، ويرجع ذلك إلى أن مجلس الشريعة في AAOIFI هو أعلى هيئة تشريعية في العالم من خلال الانتماء إليه. وهي تتألف من علماء شرعيين يتمتعون بسمعة طيبة ويمثلون، إلى حد كبير أفضل العقول الشرعية في كل أنحاء العالم الإسلامي ويرمز له (SSB reputation)، (Grassa, 2015) (Bukair and Rahman, 2015) (Nugraheni 2018). ولقياس التغيرات السنوية في التركيبة الكلية لهيئة الرقابة الشرعية يتم استخدام متغير وهمي (1) إذا تغير تكوين الهيئة الشرعية في المجموع سنويًا و (0)، على خلاف ذلك ويرمز لها بالرمز (Change in the SSB composition). (Alman, 2012) (Nomran et al, 2018). واستقلالية هيئة الرقابة الشرعية تقاس بالجهة التي تحدد مكافأتها السنوية وتستمد منه قوتها القانونية في الهيكل الإداري للبنك من خلال متغير وهمي (1) إذا كانت) إذا كانت تحدد مكافأتها الهيئة العمومية للبنك و (0) خلاف ذلك. ويرمزُ لذلكَ بالرمز SSB dependent وأخيراً لقياس تفويض السلطة من قبل الهيئة الشرعية في البنكِ يتم استخدام متغير وهمي (1) إذا وجد مراقب مقيم في البنك خلال السنه، و (0) خلاف ذلك. ويرمز لذلك (SSB Delegation of authority)، والجدول رقم (1) يوضح متغيرات الدراسة والرمز لكل متغير.

جدول رقم (1) متغيرات الدراسة وطرق قياسها

نوع المتغير	اسم المتغير	الرمز	القياس
التابع	معدل العائد على حقوق الملكية	*ROE*	صافي الربح / إجمالي حقوق الملكية.
المتغيرات المستقلة	حجم هيئة الرقابة الشرعية	*SSB size*	العدد الإجمالي لأعضاء هيئة الرقابة نهاية السنة
	العضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية	*SSB cross*	النسبة المئوية لأعضاء الهيئة الذين يشغلون أكثر من منصب في أكثر من مؤسسة إسلامية في وقت واحد.
	المؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية	*SSB ed*	النسبة المئوية لأعضاء الهيئة الحاصلين على درجة الدكتوراه أو الماجستير.
	خبرة هيئة الرقابة الشرعية	*SSB exp*	النسبة المئوية لأعضاء الهيئة الذين لديهم معرفة في المحاسبة والتمويل والاقتصاد.
	سمعة هيئة الرقابة الشرعية	*SSB rep*	النسبة المئوية لأعضاء الهيئة الذين لديهم عضوية في المجالس الدولية للهيئات الشرعية (*AAOIFI*) (*IFSB*)
	التغير في تكوين هيئة الرقابة الشرعية	*SSB Ch*	متغير وهمي (1) إذا تغير تكوين الهيئة الشرعية في المجموع سنويًا و (0) خلاف ذلك .
	استقلالية هيئة الرقابة الشرعية	*SSB dep*	متغير وهمي (1) إذا كانت تحدد مكافأتها الهيئة العمومية للبنك و (0) خلاف ذلك.
	تفويض السلطة في هيئة الرقابة الشرعية	*SSB del*	متغير وهمي (1) إذا وجد مراقب مقيم في البنك خلال السنه، و (0) خلاف ذلك

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على دراسات وأبحاث سابقة

وبالتالي سيكون نموذج الدراسة على النحو التالي:

$$ROE_{it} = \beta o_{it} + \beta 1\ SSB\ size_{it} + \beta 2\ SSB\ cross_{it} + \beta_3\ SSB\ ed_{it} +$$
$$\beta_4\ SSB\ exp_{it} + \beta_5\ SSB\ rep_{it} + \beta_6\ SSB\ ch_{it} +$$
$$\beta_7 SSB\ dep_{it} + \beta_8 SSB\ del_{it} + \varepsilon_{it} \ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث: (βoit)= الحد الثابت للبنك (i) خلال الفترة (t) (ROE) العائد على حقوق الملكية في البنك (i) خلال الفترة (t). (SSB sizeit) = حجم هيئة الرقابة الشرعية في البنك (i) خلال الفترة (t). (SSB crossit) = أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الذين يشغلون أكثر من منصب في البنك (i) خلال الفترة (t). (SSB edit) = المؤهلات والشهادات لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية في البنك (i) خلال الفترة (t). (SSB expit) = خبرة هيئة الرقابة في التمويل والاقتصاد والمحاسبة في البنك (i) خلال الفترة (t). (SSB repit) = سمعة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في البنك (i) خلال الفترة (t). (SSB chit) = التغير في مكون هيئة الرقابة الشرعية في البنك (i) خلال الفترة (t). (SSB depit) = استقلالية هيئة الرقابة الشرعية في البنك (i) خلال الفترة (t). (SSB delit)= التفويض لدى هيئة الرقابة الشرعية في البنك (i) خلال الفترة (t). (εit) = الخطأ العشوائي.

تحليل البيانات

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

جدول رقم (2) نتائج (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية) لمتغيرات الدراسة

SSBDEL	SSBCROSS	SSBCH	SSBDEP	SSBEXP	SSBED	SSBSIZE	ROE	
0.368824	0.166471	0.117647	0.191176	0.170588	0.235735	3.044118	0.078824	Mean
0.330000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.330000	3.000000	0.050000	Median
0.660000	0.600000	1.000000	1.000000	0.400000	0.330000	4.000000	0.730000	Maximum
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	-0.18000	Minimum
0.121342	0.244069	0.324585	0.396151	0.199296	0.118199	0.471068	0.157466	Std. Dev.

يُوضِّحُ الجدول رقم (2) النتائج الوصفية لمتغيرات الدراسة المتمثلة بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وأعلى وأدنى قيمة للمتغيرات، حيث بلغَ متوسطُ حقوق الملكية (0.07) يتراوح بين (.05 - .73) وأقل من (.08) الذي دونته دراسة (Ajili and Bouri, 2017). وبلغ متوسط حجم هيئة الرقابة الشرعية (3.04) وهو الحد الأدنى للمتطلبات القانونية في التشريعات اليمنية والمعايير الدولية لحوكمة هيئات الرقابة الشرعية، بينما وجدت دراسة (بورقبة وغربي، 2015) أن متوسط حجم هيئة الرقابة (4)، وقريبا منها دراسة. (Nomran et al.2018) إذ بلغ متوسط حجمها (4.09). وبلغ متوسط أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الذين يشغلون أكثر من منصب في نفس الوقت (0.16) وتتراوح النسبة بين (0.00) و (0.60)، وهو أقل من (0.48) الذي وجدته دراسة (. Nomran et al.2018) وأكثر من (0.02) الذي توصلت إليه دراسة (Quttainah, 2011). والمؤهل التعليمي (0.23)، والخبرة (0.17)، والتغير السنوي لأعضاء هيئة الرقابة (0.11)، واستقلالية الهيئة وتفويض بعض سلطاتها إلى مراقبين أو تدقيق داخلي (0.19)، (0.36) على التوالي. ومن الملاحظ من وصف البيانات أن سمعة هيئة الرقابة الشرعية لا يوجد لها قيمة لأن جميع أعضاء هيئات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية اليمنية لا يرتبط أحد منهم بعضوية (AAOIFI) أو (IFSB) أو أي مؤسسة دولية للرقابة الشرعية، وبالتالي تم استبعاد هذا المتغير من اختبارات الدراسة.

اختبارات النموذج:

تعتبر اختبارات السكون ودراسة الاستقرارية وعلاقات التكامل المتزامن من أهم مراحل اختبار البيانات لصلاحيتها للدراسة، ولمعرفة استقرار السلسلة الزمنية موضوع الدراسة وتحديد درجة تكاملها لما لها من أهمية قصوى للوصول إلى نتائج سليمة وتجنباً لظاهرة الانحدار الزائف (عطية: 2016)، واختبارات جذر الوحدة لا تسمحُ فقط بالكشفِ عن وجود صفة عدم الاستقرار، ولكن تحدد كذلكَ نوعَ عدم الاستقرارية، وبالتالي هي تحدد أحسن طريقة لإرجاع السلسلة مستقرة (الهادي وآخرون: 2015). وقد وضعت عدة اختبارات للكشف على وجود مشكلة جذر الوحدة في البيانات محل الدراسة من أهمها (LLC. Levin. Lin, chu)، (Dicky – Fuller Test: DF)، (Perron (Phihips: P-P، (The Augmented Dicky- Fuller (ADF) Im, Pesaran, Shin (IPS) (عطية: 2016).

يستحسن تطبيق اختبار ديكي فولر الموسع (The Augmented Dicky- Fuller (ADF ، لأنه يستخدم في نماذجه الفروق ذات الفجوات الزمنية للتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء فيكون القرار حسب اختبار (ADF) قبول الفرضية العدمية التي تنص على وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية، بمعنى أن جميع السلاسل الزمنية غير مستقرة عند مستوى المعنوية (0.05) ويعمل اختبار (ADF) على تصحيح مشكلة الارتباط الذاتي بإدراج

عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية المبطأة للمتغيرات عند ثلاث طرق تتضمن الأولى: حد ثابت، والثانية: حداً ثابتاً واتجاهاً عاماً، والثالثة: بدون حد ثابت واتجاه عام. ويتم احتساب فترة ابطاء السلاسل الزمنية وفقاً للمعارين (Akaike &schwarz) وذلك لإزالة الارتباط الذاتي للخطأ من خلال حساب (t*) المحسوبة ومقارنتها مع (tc) الجدولية فإذا تبين أن (t*) المحسوبة أكبر من (tc) الجدولية نرفض فرض العدم حيث تكون السلسلة مستقرة ومتكاملة في المستوى، وفي المقابل إذا القيمة المحسوبة (t*) اصغر من (tc) نرفض الفرض البديل الآخر حيث تكون السلسلة غير مستقرة، وفي حالةِ ثبوتِ عدم استقرار السلسة يعاد اختبار سكونها عند فروق من درجة أعلى. (سعيد: 2019).

جدول رقم (3) اختبار ديكي فولر الموسع في المستوى (Level)والفرق الأول (1st difference)

(ADF) Augmented Dickey-Fuller test statistic						
Variables	Level ADF statistics			1st difference		
	Intercept	Trend and intercept	None	Intercept	Trend and intercept	None
	-2.905519	-3.478305	-1.945745	-2.906210	-3.479367	-1.945823
Roe	-2.752064	-2.766687	-2.517047	-9.159894	-9.088495	-9.228316
	(0.0708)	(0.2146)	(0.0125)	(0.0000)	(0.0000)	(0.0000)
SSB size	-5.739557	-5.716943	-0.442426	-8.691733	-8.622037	-8.761547
	0.0000	0.0001	(0.5192)	(0.0000)	(0.0000)	(0.0000)
SSB ed	-2.785032	-3.168865	-0.861079	-7.529832	-7.472745	-7.558961
	0.0658	0.0996	0.3393	(0.0000)	(0.0000)	(0.0000)
SSB exp	-2.566808	-2.595282	-1.932834	-8.000000	-8.022615	-8.062258
	(0.1049)	(0.2838)	(0.0515)	(0.0000)	(0.0000)	(0.0000)
SSB dep	-1.804797	-1.726611	-1.624808	-8.000000	-7.965404	-8.062258
	(0.3752)	(0.7285)	(0.0978)	(0.0000)	(0.0000)	(0.0000)
SSB ch	-9.240788	-10.05617	-8.124038	-13.26719	-13.15283	-13.36887
	(0.0000)	(0.0000)	(0.0000)	(0.0000)	(0.0001)	(0.0000)
SSB cross	-2.253741	-2.273990	-1.675787	-8.011514	-7.948682	-8.062258
	0.1899	(0.4724)	(0.0884)	(0.0000)	(0.0000)	(0.0000)
SSB del	-2.797241	-2.978331	-0.383397	-9.835285	-9.826473	-9.874209
	(0.0640)	(0.1460)	(0.5424)	(0.0000)	0.0000	(0.0000)

ويتبع اختبار فليبس بيرون Perron Phihips: P-P باختبار ديكي فولر الموسع (ADF) The Augmented Dicky- Fuller كونه يعتمد على نفس معادلته غير أنه يقوم على تصحيح غير معلمي لإحصاءات ديكي – فولر، من خلال تصحيح الارتباط الذاتي في بواقي معادلة جذر الوحدة مع الأخذ بالاعتبار الأخطاء المرتبطة، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، وبالتالي يحظَى بقدرةٍ اختبارية أفضلَ خصوصاً عندما تكون العينة صغير (سعيد: 2019). ويجري الاختبار بذات الطريقة التي يجري بها اختبار ديكي فولر الموسع، وقد

استخدمت الدراسة الاختبارين لمعرفة مدى استقراريه المتغيرات محل الدراسة لكل متغيرٍ على حدة كما هو موضح في الجدول رقم (3):

جدول رقم (4) اختبار فليبس بيرون في المستوى (Level)والفرق الأول (1st difference)

Phillips-Perron test statistic (P-P)						
Variables	Level ADF statistics			1st difference		
	Intercept	Trend and intercept	None	Intercept	Trend and intercept	None
	-2.905519	-3.478305	-1.945745	-2.906210	-3.479367	-1.945823
Roe	-2.942046	-2.966882	-2.640326	-9.126354	-9.057276	-9.192068
	(0.0459)	(0.1492)	(0.0090)	(0.0000)	(0.0000)	(0.0000)
SSB size	-5.837277	-5.814850	-0.344456	-20.66577	-20.49209	-20.86947
	(0.0000)	(0.0000)	(0.0000)	(0.0000)	(0.0001)	(0.0000)
SSB ed	-2.765720	-3.300938	-0.613891	-8.582521	-8.501833	-8.584993
	0.0687	0.0749	0.4478	(0.0000)	(0.0000)	(0.0000)
SSB exp	-2.721821	-2.722902	-2.011589	-8.000000	-8.022615	-8.062258
	(0.0757)	(0.2311)	(0.0431)	(0.0000)	(0.0000)	(0.0000)
SSB dep	-1.876663	-1.808312	-1.678607	-8.000000	-7.965404	-8.062258
	0.3412	0.6897	0.0879	(0.0000)	(0.0000)	(0.0000)
SSB ch	-9.171353	-10.07653	-8.353640	-21.44920	-21.24694	-21.64344
	(0.0000)	(0.0000)	(0.0000)	(0.0001)	(0.0001)	(0.0000)
SSB cross	-2.371652	-2.398592	-1.759837	-8.011514	-7.948682	-8.062258
	0.1535	0.3770	0.0745	(0.0000)	(0.0000)	(0.0000)
SSB del	-2.885941	-3.062391	-0.167763	-9.929034	-10.15632	-9.956352
	0.0523	0.1238	0.6220	(0.0000)	(0.0000)	(0.0000)

وَمِن خلالِ اختبار (ADF) و (P-P) كما هو موضح في الجدول (3) (4) فإنَّ السلاسلَ الزمنية لم تكن مستقرة عند المستوى (Level) باستثناء السلاسل الزمنية المتعلقة بالتغير بمكونات هيئة الرقابة الشرعية خلال السنة حسب نتائج (ADF) و (P-P) عند مستوى معنوية (Prob) (0.05)، وبناء على ذلك ينبغي علينا اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية للمتغيرات الخاصة بالدراسة عند الفروق الأولى .

يبين الجدول (3) (4) نتائج اختبار السكون للسلاسل الزمنية (ADF) و (P-P) بعد أخذ الفرق الأول (1st difference) أن جميع المتغيرات استقرت سلسلتها الزمنية عند هذا المستوى، وبالتالي يمكن القول بأن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة عند المستوى أو بعد أخذ الفرق الأول لها أي متكاملة من الرتبة الأولى بمعنى أنه لا يوجد متغيرات متكاملة من الرتبة الثانية، وهذا يتوافق ونظرية أن المتغيرات غير ساكنة في المستوى ولكنها مستقرة عند أخذ الفرق الأول (سعيد: 2019).

يتميز اختبار(1992) Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (KPSS) بموثوقية في معرفة مدى استقراريه البواقي (U) خِلالَ الفترةِ الزمنيةِ القصيرة والطويلة الأجل، بمعنى أنَّ مجموع البواقي لمتغيرات الدراسة مستقرة ولا تحتوي على جذر الوحدة (Lee and Schmidt, 1996) وتكون افتراضات اختبار (KPSS) للاستقرارية عكس اختبار (ADF) و (P-P) بمعنى أن فرضية العدم استقرار السلسلة الزمنية عند المستوى، ويعتمدُ ذلكَ على حسابِ (LM test) المحسوبة ومقارنتها مع القيم الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) فإذا تبين أن قيمة (LM test) المحسوبة أقل من القيمة الجدولية يتم قبول فرض العدم القائل بأن سلسلة بواقي النموذج مستقرة في المستوى، وفي المقابل إذا كانت قيمة (LM test) المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية نقبل الفرض البديل بعدم استقرارية بواقي النموذج في المستوى، ويوضح الجدول رقم (5) نتائج اختبار (KPSS) أن قيمة (LM test) المحسوبة أصغر من القيمة الجدولية عند معنوية تقدر بـ (0.01)، (0.05)، (0.10) وبالتالي يتم قبول الفرض العدم القائل بأن سلسلة بواقي النموذج ساكنة عند المستوى ولا تعاني من جذر الوحدة، ويؤكد وجود تكامل مشترك بين النموذج.

جدول رقم (5) نتائج اختبار (*kpss*) لسكون السلاسل الزمنية للبواقي

Null Hypothesis: U is stationary	LM-Stat.	
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic (kpss)		0.154531
:Asymptotic critical values*	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992),

تقدير نموذج الدراسة:

هناكَ العديدُ من طرقِ تقدير نماذج المعلمات في نماذج بانل حيث لكل نموذج طريقته الخاصة به، وأهم هذه الطرق هي: طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وطريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS)، وطريقة التكامل المشترك، وذلك من خلال ثلاثة نماذج لتحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية قدمها 1993) W .Green): نموذج الانحدار التجميعي (Pool Regression Model-PRM) وعادة ما يقدر بطريقة (OLS)، ونموذج الآثار الثابتة (Fixed Effects Model-FEM) ويطلق عليه المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (Least Squares Dummy Variable Model –LSDVM)، ونموذج الآثار العشوائية (Random Effects Model-REM)، ويطلق عليه نموذج مكونات الخطأ (Error Components Model)، ويستخدم في تقدير هذا النموذج طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) (المالكي: 2013)، (عطية: 2016)، (عبدالرحمان ودليلة: 2018). وتختلف هذه الطرق والنماذج في ملاءمتها باختلاف النموذج القياسي المستعمل، والبيانات الإحصائية المتاحة، وخصائص المقدرات التي تفضي إليها (سعيد: 2019)، وبين كوجوراتي أربعة أسباب للمفاضلة بين نموذج (FEM) و (REM) منها عندما تكون (T) أكبر من (N) يفضل استخدام نموذج (FEM) (المالكي: 2013). وفي إطار الدراسة سيتم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) كونها تتناسب ودراستنا لتميزها بعدة خصائص أهمها عدم التحيز، ولها تباين أقل ما يمكن مقارنة مع بقية المقدرات الأخرى، وتعمل على تصغير مربعات البواقي، وتفترض استقلالية المتغيرات المفسرة لمعرفة أثر كل متغير مستقل على حدة. (عطية: 2016).

ومن خلال إدخال البيانات في برنامج Eviews ظهرت النتائج كما في الجدول رقم (6)

جدول رقم (6) اختبار معنوية نموذج متغيرات الدراسة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
c	-0.184777	0.088707	-2.083018	0.0415
SSB size	0.127179	0.026109	4.871137	0.0000
SSB ed	-0.710859	0.105295	-6.751137	0.0000
SSB exp	0.230390	0.074455	3.094361	0.0030
SSB dep	0.155499	0.055161	2.818987	0.0065
SSB ch	-0.006104	0.036529	-0.167090	0.8679
SSB cross	-0.262457	0.079879	-3.285681	0.0017
SSB del	0.052621	0.105473	0.498907	0.6197
R-squared	0.673101	Mean dependent var		0.078824
Adjusted R-squared	0.634963	S.D. dependent var		0.157466
S.E. of regression	0.095138	Akaike info criterion		-1.756837
Sum squared resid	0.543079	Schwarz criterion		-1.495719
Log likelihood	67.73246	Hannan-Quinn criter		-1.653374
F-statistic	17.64901	Durbin-Watson stat		1.717889
Prob (F-statistic)	0.000000			

يظهرُ مخرجات البرنامج أن هناك متغيرين هما (تفويض السلطة في هيئة الرقابة الشرعية، والتغير السنوي في هيئة الرقابة الشرعية) دلالتهما غير معنوية في المتغير التابع، بينما أظهرت النتائج وجود خمسة متغيرات مستقلة (حجم هيئة الرقابة الشرعية، العضوية المشتركة لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية، مؤهلات أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، الخبرة لدى أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، استقلالية أعضاء هيئة الرقابة الشرعية) ذو دلالة معنوية في المتغير التابع، حيث سجل معدل (R-squared) (0.67) وهو معدل مقبول يعطينا دلالة بعدم وجود انحراف زائف بالنموذج، وقيمة (D-W) (1.7) في نطاق القراءة الطبيعة (1.5 – 2.5)، كما أن (Prob) عند مستوى الدلالة المعنوية (0.000). وقد يرجع عدم معنوية المتغيرين المذكورين في الدراسة لصغر حجم العينة حيث اقتصرت على الأربعة البنوك الرئيسية في اليمن التي مضى على نشأتها أكثر من (16) عاماً ولم تتناول الفروع الإسلامية التي أنشأتها البنوك التقليدية لحداثتها، إضافة إلى أن ثبات واستقرار أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في مناصبهم بصفة دائمة في المؤسسات المالية اليمنية منذ نشأتها وحتى الآن قد أسهم بعدم حدوث تغيرات على الدراسة مما أفقد المتغير المستقل دلالته في الدراسة. وإذا استعبدنا المتغيرين السابقين يمكننا بناء النموذج بالصورة التالية:

$$ROE_{it} = \beta o_{it} + \beta_1 SSB\ size_{it} + + \beta_3 SSB\ ed_{it} + \beta_4 SSB\ exp_{it} + \beta_5 SSB\ rep_{it} + \beta_6 SSB\ ch_{it} + \beta_7 SSB\ dep_{it} + \varepsilon i_t \quad (2)$$

حيث: (βoit)= الحد الثابت للبنك (i) خلال الفترة (t) (ROE) العائد على حقوق الملكية في البنك (i) خلال الفترة (t). (SSB sizeit) = حجم هيئة الرقابة الشرعية في البنك (i) خلال الفترة (t). (SSB edit) = المؤهلات والشهادات لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية في البنك (i) خلال الفترة (t). (SSB expit) = خبرة هيئة الرقابة في التمويل والاقتصاد والمحاسبة في البنك (i) خلال الفترة (t). (SSB repit) = سمعة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في البنك (i)

خلال الفترة (t). (SSB chit) = التغير في مكون هيئة الرقابة الشرعية في البنك (i) خلال الفترة (t). (SSB depit) = استقلالية هيئة الرقابة الشرعية في البنك (i) خلال الفترة (t). (εit) = الخطأ العشوائي.

ومن خلال إعادة إدخال البيانات في البرنامج تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول رقم (7)

جدول رقم (7) تحليل الانحدار لمتعدد

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
c	-0.170675	0.082006	-2.081260	0.0415
SSB size	0.127188	0.025749	4.939597	0.0000
SSB ed	-0.693850	0.098454	-7.047465	0.0000
SSB exp	0.235248	0.072889	3.227471	0.0020
SSB dep	0.146890	0.051571	2.848307	0.0060
SSB cross	-0.254235	0.075777	-3.355055	0.0014
R-squared	0.671443	Mean dependent var		0.078824
Adjusted R-squared	0.644946	S.D. dependent var		0.157466
S.E. of regression	0.093828	Akaike info criterion		-1.810601
Sum squared resid	0.545834	Schwarz criterion		-1.614762
Log likelihood	67.56042	Hannan-Quinn criter		-1.733003
F-statistic	25.34077	Durbin-Watson stat		1.716347
Prob (F-statistic)	0.000000			

أظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد بالجدول رقم (7) قدرة المتغيرات المستقلة (حجم هيئة الرقابة الشرعية، المؤهلات التعليمة لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية، خبرة هيئة الرقابة، استقلالية هيئة الرقابة الشرعية، والعضوية المشتركة لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية) على تفسير المتغير التابع (العائد على حقوق الملكية) بما مقداره (R-squared) (0.67) وعند مستوى معنوية (0.000).

مناقشة نتائج الدراسة ومقارنتها بالدراسات السابقة:

يتبين من الجدول رقم (7) أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي (0.000) وهو أقل من (0.05) بين حجم هيئة الرقابة الشرعية والأداء المالي للبنوك الإسلامية اليمنية، وأنَّ البنوك ذات الحجم الأكبر لهيئتها الشرعية سيكون أداؤها أفضل. بمعنى أنه كلما زاد حجم الهيئة الشرعية زاد أداء البنوك الإسلامية، وهذا النتيجة تتطابق مع فرضية الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين حجم هيئات الشرعية وأداء البنوك الإسلامية اليمنية، كما تتوافق هذه النتيجة ودراسة (Nomran.et.le, 2018) (Mullah and Zama, 2015) (Nugraheni, 2018) (Farag.et.al, 2018) (Grassa, 2015)، هذه النتيجة تسلط الضوء على الدور الذي تؤديه هيئة الرقابة الشرعية بالموافقة على العمليات البنكية وإضفاء الشرعية على المنتجات الجديدة التي تجلب أرباحاً إضافية للمؤسسات المالية الإسلامية، وتجدر الإشارة إلى أن متوسط حجم هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية اليمنية (3.04) وهو الحد الأدنى الذي حددته المعاييرُ الدوليةُ لحوكمة هيئة الرقابة الشرعية والتشريعات اليمنية، ومن خلال النظر إلى البيانات الخاصة بعينةِ الدراسة بأكملها يمكن القولُ بأن نطاق حجم هيئة الرقابة الشرعية يتراوح بين (3و4) وتشيرُ البيانات إلى أنه لا يوجدُ حجم هيئة شرعية في اليمن يبلغ (5) على الإطلاق، باعتبار ذلك الحجم الأمثل لهيئاتِ

الرقابة الشرعية (الضرير: 2001). يرى الباحث أن حجم البنك الإسلامي وتوسعه وفروعه وعدد عملياته ومراجعة العقود التي تنفذها الفروع لها دور بارز في تحديد حجم الهيئة الشرعية وجهازها الرقابي.

وأظهرت الدراسة بخصوص المؤهلات العلمية لهيئة الرقابة الشرعية وجود علاقة ذات تأثير سلبي عند مستوى معنوي (0.000) وهو أقل من (0.05) بين مؤهلات هيئة الرقابة والأداء المالي للبنوك الإسلامية اليمنية، وهذه النتيجة تتناقض وفرضية الدراسة التي تتوقع وجود علاقة إيجابية بين نسبة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الحاصلين على مؤهل علمي والأداء المالي للبنوك، وتتفق هذا النتيجة ودراسة (Nomran.et.le, 2018) (Nugraheni, 2018) (Nordin and Ramly, 2018). وتختلف الدراسة وكل من دراسة (Farook.et.al, 2011) (Rahman and Bukair, 2013) (Nathan, 2010) والتي تشير إلى أن الزيادة في المستويات التعليمية والحصول على المؤهلات العليا لأعضاء الرقابة الشرعية يؤثر في الأداء كما يزيد من التأثير في الكشف عن المسئولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية. ويرجع السبب في التأثير السلبي لمؤهلات هيئة الرقابة الشرعية على الأداء للبنوكِ الإسلامية اليمنية إلى أن الهيئة تفتقر إلى وجود علماء متخصصين بدرجات علمية عليا في تخصصات ومهارات محددة مثل (الاقتصاد، والتمويل، والمحاسبة) حيث أظهرت الدراسة في الجدول رقم (1) أن نسبة أعضاء هيئات الرقابة الشرعية الحاصلين على درجة الدكتوراه (0.23) من إجمالي أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وهي نسبة متدنية إذا ما قورنت بدراسة (Nomran.et.le, 2018) التي وجدت أن متوسط أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الحاصلين على الدكتوراه (0.80) في المؤسسات الإسلامية الماليزية، وتشير الدراسة إلى أن متوسط نسبة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية اليمنية الذين يمتلكون المعرفة المالية والمحاسبية والاقتصادية يمثلون ما نسبته (0.17)، وهنا يظهر مقدار الفجوة والقصور في التمثيل التخصصي لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية، وبالتالي فإن غالبية أعضاء هيئة الرقابة في البنوك الإسلامية اليمنية لم يحصلوا على مؤهلات علمية عالية واقتصار تخصصهم على الجانب الشرعي والقانوني، وبالتالي يظهر لنا مدى الحاجة إلى علماء متخصصين في التمويل والمحاسبة والاقتصاد، ومع ذلك هناك حاجه إلى مزيد من التحليل والدراسة فيما يتعلق بتأثير المؤهلات التعليمية والدرجات العلمية العليا لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية والأداء المالي من خلال مراعاة مختلف المجالات والتخصصات العلمية العليا.

وفيما يتعلق بخبرة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية تشير الدراسة إلى وجود علاقة ذات تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.0020) وهو أقل من (0.05) بين خبرة أعضاء الهيئة الشرعية والأداء المالي، وهذا يتطابق مع فرضية الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين خبرة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية اليمنية والأداء المالي، ويرجع السبب في ذلك إلى أن العلماء الذين يمتلكون المعرفة المصرفية والمحاسبية والتمويلية يعملون على تقليل مخاطر الائتمان التي قد تتعرض لها المؤسسات الإسلامية ويشكلون مورداً للبنوك الإسلامية (Nordin and Ramly, 2018). كما يساهمون في المداولات وصنع القرارات ويمثلون المساهمين والمودعين للمصادقة على العقود المالية وضمان تنفيذ المعاملات والأنشطة المصرفية، كما تمكنهم الخبرة من القيام بتقييم وتدقيق العقود المالية المطبقة على المنتجات والخدمات المصرفية للمؤسسات الإسلامية. وتتفق الدراسة مع (Grassa, 2015) (Ajili and Bouri, 2017) (Muda, 2017) (Nomran.et.le, 2018)، التي تشير إلى أن خبرة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لها دور إيجابي في التأثير على أداء البنوك الإسلامية. وتتوافق كذلك ودراسة (Rahman and Bukair, 2013) أن أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الذين لديهم خبرة إضافية في مجال الصناعة المصرفية يقدمون المزيد من المعلومات بشأن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الإسلامية التي تؤثر إيجابياً على الأداء المالي للمؤسسات الإسلامية.

وبينت النتائج في الجدول (6) وجود علاقة ذات تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.0060) بين استقلالية هيئة الرقابة الشرعية والأداء المالي للبنوك الإسلامية، وهو أقل من (0.05). بمعنى أنه كلما

زادت استقلالية أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، انعكس ذلك إيجابا على أداء البنوك الإسلامية، وتتطابق النتيجة المتحصلة وفرضية الدراسة بأن هناك علاقة إيجابية بين الاستقلالية والأداء المالي، وتؤكد النتائج أن الهيئات المستقلة تسهم بفعالية في صنع القرارات التي تخفف من تعارض الوكالات، وتضمن الاتساق في الأحكام الشرعية (Farag.et.al, 2018)، وتراعي معايير الحوكمة الدولية لهيئات الرقابة الشرعية التي أكدت على ضرورة استقلالية الهيئات الشرعية (AAOIFI, IFSB) وتتطابق نتائج الدراسة و (Nordin and Ramly, 2018). بأنه كلما كانت الهيئات الشرعية أكثر استقلالاً، أدى ذلك إلى تقليل مخاطر الائتمان في المؤسسات الإسلامية، وتزيد درجة التأثير في أداء المؤسسات المالية عندما يكون لدى الهيئات الشرعية خبرة في المجالات المصرفية، وتتفق ودراسة (Mollah and Zamzn, 2015) بوجود علاقة بين استقلالية هيئات الرقابة الشرعية وأداء البنوك الإسلامية وأنه عند ما تقوم الهيئات الشرعية بدور إشرافي تكون أكثر تأثيراً من الدور الاستشاري. وتتفق الدراسة أيضاً و (Mullah and Zamzn, , 2015) بأن الهيئات الشرعية لها تأثير إيجابي على أداء البنوك الإسلامية عندما تؤدي دوراً إشرافياً لكن التأثير لا يكاد يذكر عندما يكون لها دور استشاري فقط. ويرجع السبب في ذلك كون الهيئات الشرعية تلعب دوراً حاسماً في التأثير على أداء الحسابات المصرفية للمؤسسات الإسلامية، وتعمل على تحقيق الأهداف الأخلاقية من خلال المزيد من استقلاليتها. وتتطابق نتائج الدراسة ومعايير (AAOIFI) بأن الاستقلالية تعزز ثقة الجمهور في التزام المؤسسات المالية الإسلامية في تطبيقاتها بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها وبما تضطلع به هيئة الرقابة الشرعية بمسؤولية تجاه الجمهور وتعتمد على ما يقدمون من خدمات تتطلب الاستقلالية. وتؤكد ذلك المبادئ الإرشادية الصادر عن (IFSB).

وفي إطار تعدد العضوية لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية في أكثر من هيئة أظهرت نتائج التحليل وجود تأثير سلبي على أداء المؤسسات المالية الإسلامية اليمنية عند مستوى معنوية (0.0014) وهو أقل من (0.05)، وتتعارض هذه النتيجة وفرضية الدراسة التي تشير إلى إمكانية وجود علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين تعدد العضوية وأداء البنوك الإسلامية اليمنية. وتتفق نتائج البحث ودراسة (Nomran.et.le, 2017) بوجود تأثير سلبي على الأداء المالي للمؤسسات الإسلامية وأيضا تتفق ودراسة: (Muda, 2017) (Nugraheni, 2018) بوجود تأثير سلبي لتعدد العضوية لهيئات الرقابة الشرعية تؤثر في الأداء الاجتماعي للمؤسسات الإسلامية، وتختلف الدراسة و (Grassa, 2015) (Farook.et.al, 2011) (Quttainah, 2011) ويرجع السبب في التأثير السلبي من وجهة نظر الباحث إلى أن تعدد العضوية وزيادة انشغال العضو عن حضور ومتابعة اجتماعات الهيئة الشرعية، وتضارب المصالح وفقدان سرية المعلومات وسوء استخدامها كل ذلك يؤدي إلى نتائج سلبية على أداء البنوك الإسلامية. (IFSB, 2009).

خلاصة بنتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج والتي يمكن الإشارة إلى أهمها:

- بلغ متوسط حجم هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية اليمنية ثلاثة أعضاء كما هو مقرر في المعايير الدولية لحوكمة الهيئات الشرعية.
- القصور في التمثيل التخصصي لمؤهلات أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية اليمنية والتركيز على التخصص الشرعي والقانوني.
- ثبات واستقرار أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في مناصبهم بصفة دائمة منذ نشأة البنوك الإسلامية اليمنية وحتى الآن، وهذا يتعارض والمعايير الدولية لحوكمة الهيئات الشرعية التي حددت أقصى مدة للعضو بخمس سنوات.
- تدني نسبة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الحاصلين على مؤهلات عليا (الدكتوراه).

- عدم وجود انتساب أي عضو من أعضاء هيئات الرقابة الشرعية للبنوك الإسلامية إلى المجالس الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية ممثلة (AAOIFI, IFSB).
- وجود علاقة تأثير إيجابية ذات دلالة إحصائية بين حجم هيئة الرقابة الشرعية والأداء المالي للبنوك الإسلامية اليمنية.
- أظهرت الدراسة وجود علاقة ذات تأثير سلبي بين مؤهلات هيئة الرقابة الشرعية والأداء المالي للبنوك الإسلامية اليمنية، يرجع إلى عدم وجود علماء متخصصين بدرجات علمية عليا في تخصصات ومهارات محددة مثل (الاقتصاد، والتمويل، والمحاسبة).
- وجود علاقة ذات تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية بين خبرة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية والأداء المالي للبنوك الإسلامية اليمنية.
- وجود علاقة ذات تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية بين استقلالية هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية والأداء المالي للبنوك الإسلامية.
- أظهرت نتائج التحليل وجود تأثير سلبي بين تعدد عضوية هيئات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية اليمنية والأداء المالي للبنوك الإسلامية، يرجع إلى تعارض المصالح وفقدان سرية المعلومات.
- عدم وجود علاقة بين التفويض في الهيئات الشرعية في البنوك الإسلامية اليمنية والأداء المالي.
- عدم وجود علاقة بين التغير في تكوين الهيئات الشرعية في البنوك الإسلامية اليمنية والأداء المالي، يرجع إلى ثبات واستقرار أعضاء هيئة الرقابة في مناصبهم بصفة دائمة في البنوك الإسلامية.
- أظهرت نتائج الدراسة قدرة المتغيرات المستقلة مجتمعة على تفسير المتغير التابع (العائد على حقوق الملكية) والذي يمثل الأداء المالي للبحث. (جدول رقم 6)

التوصيات والمقترحات:

استناداً لنتائج الدراسة يوصي الباحث بالآتي:

- ضرورة أن تراعي البنوك الإسلامي الحجم الأمثل لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية الذي يتلاءم وحجم البنك الإسلامي وفروعه وعدد عملياته، بما يسهل من مراجعة العقود والإشراف والمتابعة للعمليات التي ينفذها البنك الإسلامي.
- رفد الهيئات الشرعية بعلماء متخصصين في التمويل والمحاسبة والاقتصاد، بما يسهم في تفعيل دور الهيئات الشرعية وتصورها لإصدار الفتاوى والقرارات الشرعية.
- إكساب أعضاء هيئة الرقابة الشرعية (المتخصصين بالشريعة) بالخبرة الإضافية في مجال الصناعة المصرفية وتزيدوهم بالمعلومات الازمة في ذلك.
- تعزيز مبدأ الاستقلالية لهيئة الرقابة الشرعية بما يزيد من ثقة الجمهور في المؤسسات المالية الإسلامية وتطبيقاها لأحكام الشريعة الإسلامية.
- عدم الانشغال بأكثر من عضوية في الهيئات الشرعية لما قد يؤدي ذلك من تضارب المصالح وفقدان سرية المعلومات وسوء استخدامها.
- ضرورة العمل على التغيير في مكونات الهيئات الشرعية خلال الفترة المحددة في معايير الحوكمة الشرعية الدولية.
- الاهتمام بخصائص هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية من قبل الجهات الرسمية ممثلة بالبنك المركزي من خلال الإشراف والمتابعة لتنفيذ مبادئ الحوكمة الشرعية للبنوك الإسلامية.

- تعزيز مبدأ الحوكمة الشرعية وإعطائه الأولوية في التطوير والبناء المؤسسي للبنوك الإسلامية .
- قيام الجهات الرسمية ممثلة بالبنك المركزي بإجراء الدراسات المتخصصة والورش والأبحاث لتقييم نموذج الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية والعمل على إعادة نمذجة الهيكل الحالي بما يتلاءم ومقررات الحوكمة الدولية للهيئات الشرعية.
- أوصي الباحثين والمتخصصين بالبنوك الإسلامية التركيز على الابحاث والدراسات العلمية لمعرفة أثر المؤهلات العلمية بمختلف أنواعها لأعضاء الهيئات الشريعة على أداء المالي للبنوك الإسلامية. ودور الحوكمة الشرعية وأدواتها الداخلية المتمثلة بالرقابة الشرعية الداخلية والتدقيق الشرعي وأثر ذلك على أداء البنوك الإسلامية.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع بالعربية:

- أحمين، محمد . (2015 م، 22-23 مارس). معايير حوكمة الرقابة الشرعية، بحث مقدم للمؤتمر الرابع عشر لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المنعقد المنامة – البحرين.
- إرشيد، محمود عبدالكريم. (2014). الرقابة الشرعية وواقعها في المصارف الإسلامية الفلسطينية، المجلة الاردنية في الدراسات الإسلامية. 4) 15). 295-321
- الأقرع، سعد عبدالله أحمد. (2018). أساسيات المصارف الإسلامية الإطار والتطبيق.ط1.
- بورقيبة، شوقي عاشور وغربي، عبدالحليم عمار (2015). أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية حالة دول منطقة الخليج، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز الاقتصادي الإسلامي، 3) 28). 123- 158.
- تقارير البنك المركزي اليمني (2016)، (2017).
- حمدان، علام محمد والسرطاوي، عبدالمطلب وجبر، رائد جميل (2013). أثر حوكمة الشركات في الأداء المالي والتشغيلي، وأداء الأسهم في سوق الكويت المالية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، 20. (2). 255 – 302.
- حميش، عبدالحق (2007). تفعيل دور هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والانسانية 1) 4). 95- 145.
- الخليفي، رياض منصور (2009). هيئات الفتاوى والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للمؤسسات المالية الإسلامية المنعقد جامعة الامارات العربية المتحدة. الامارات.
- درويش، ماهر صبري والشمري، إبراهيم راشد (2010). تفويض السلطة الأسلوب الأمثل لرفع كفاءة الأداء الوظيفي (دراسة لآراء عينة من المدراء في الشركة العامة لصناعة الاسمدة /المنطقة الوسطى/الكوفة)، مجلة الإدارة والاقتصاد (82).51- 96 .
- الربيعي، حاكم محسن وراضي، حمد عبدالحسين (2012). حوكمة البنوك، اثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري العلمية، ط1.
- زغيبة، عزالدين (2009م، 6/3-5/31). هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية أهميتها، معوقات عملها، وحلول مقترحة، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول بدبي، الامارات.
- السرطاوي، عبدالمطلب وعواد، بهاء صبحي وحمدان، علا محمد (2017).استقلالية مجلس إدارة المصارف الإسلامية الخليجية وعلاقتها بالأداء، مجلة الإدارة والرقابة الإسلامية. المملكة المتحدة. 1) 2). 46- 62.

- سعيد، مطيع على يحي (2019). أثر محددات الاستثمار في المصارف الإسلامية اليمنية على التمويل المصرفي الإسلامي دراسة تطبيقية للفترة (2000 – 2017). رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القران الكريم . السودان.
- الصغير، إبراهيم مفتاح (بدون تاريخ). دور مقاصد الشرعية في تطوير عمل الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية، مجلة البحوث الاكاديمية.
- الضرير، محمد الأمين (. (2001 م، 9-10 اكتوبر). الهيئات الشرعية تأسيسها أهدافها، واقعها، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الأول للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية.
- عبدالرحمان، العايب ودليلة، هامل (2018). دراسة قياسية لأثر الحوكمة على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية خلال الفترة (2012 – 2016). المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي، (2). برلين. المانيا.
- العضايلة، علي محمد (1998). تفويض السلطة في المؤسسات العامة الاردنية، المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد (9). 199-228.
- عطية، عبدالسلام (2016) أثر الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لدول منظمة الاوبك خلال الفترة (2000- 2014)، رسالة ماجستير علوم اقتصادية، جمعة قاصدي مرباح، ورقلة. الجزائر.
- العيدروس، على بن محمد (2009م، 6/3-5/31). الرقابة على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية (تعريفها، أهميتها، ضوابط العاملين فيها، مجالات عملها، تفعيلها)، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول بدبي، الامارات.
- فرح، فيصل عبدالعزيز. (2005، 5/31- 6/3). الرقابة الشرعية الواقع والمثال، بحث مقدم الى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى. السعودية.
- الفضل، مؤيد محمد على وراضي، نوال حربي (2010). العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة في ضوء نظرية الوكالة (دراسة حالة الأردن)، مجلة القادسية للعلوم الأدارية والاقتصادية.4) 12). 130 – 173.
- قانون البنوك الإسلامية رقم (21) لسنة 1996م والمعدل بالقانون رقم (16) لسنة 2009م.
- القرشي، عبدالله على أحمد (2010). دراسة تحليلية لأليات الحوكمة وتأثيرها على الأداء المصرفي - دراسة تطبيقية على قطاع البنوك اليمنية. رسالة دكتوراه . جامعة حلوان. مصر.
- القره داغي، علي محيى الدين علي. (2008، 27-28 مايو). آلية الالتزام بالمعايير الشرعية وضرورته، بحث مقدم إلى هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية . المؤتمر السنوي للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية. البحرين.
- القطان، محمد أمين على (2004). الرقابة الشرعية الفعالة في المصارف الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي جامعة أم القرى. السعودية.
- المالكي، سميرة بنت سعيد (2013). العلاقة بين حجم المنشأة الصناعية والتقدم التقني في المملكة العربية السعودية (دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير بكلية إدارة الأعمال جامعة الملك سعود. السعودية.
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية. (2009). المبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تُقدم خدمات مالية إسلامية.
- المزيني، خالد بن عبدالله (2009م، 6/3-5/31). ترشيد العمل في الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية مع صياغة نظام للهيئة العليا للهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول بدبي، الامارات.

- النوباني، خولة فريز، وصديقي، عبدالله. (2016). حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، شركة ارفاق للاستشارات المالية الإسلامية والتدريب.
- الهادي، عثماني وتيجاني، هيشر أحمد وعبدالله، بن الضب (2015). اختبار الارتباط في المدى الطويل بين متغيرات حساب الانتاج وحساب الاستغلال لقطاع الزراعة في الجزائر (أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة 1974 – 2012)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية. (1). 61- 74.
- هيئة المحسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2017). المعايير الشرعية النص الكامل للمعايير الشرعية التي تم اعتمادها في نوفمبر.

ثانياً- المراجع بالإنجليزية:

- Ajili, H., & Bouri, A., (2017). Assessing the moderating effect of Shariah Board on the relationship between financial performance and accounting disclosure, International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, Vol. 11 No. 3.pp 470-487.
- Alman, M. (2012). Shari'ah Supervisory Board Composition Effects On Islamic Banks' Risk-Taking Behavior. Bamberg University.
- Almanseer, M., (2017).How Islamic Finance Mitigate Financial Crises, Journal of Internet Banking and Commerce, vol. 22, no. S8.
- Ashraf, S., Robson, J., & Sekhon, Y. (2015). Consumer trust and confidence in the compliance of Islamic banks. Journal of Financial Services Marketing, 20 (2), 133-144.
- Bhatti, M. & Bhatti, I. (2009). Development in legal Issues of Corporate Governance in Islamic Finance", Journal of Economic and Administrative Sciences, Vol. 25 Iss 1 pp. 67 – 91.
- Bukair, A., & Rahman, A., (2015). Bank performance and board of directors attributes by Islamic banks, International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, Vol. 8 No. 3. pp. 291-309.
- Farag, H, Mallin, C & Ow-Yong, K (2018). Corporate governance in Islamic banks: new insights for dual board structure and agency relationships' Journal of International Financial Markets, Institutions and Money.
- Farook, S., & Hassan, M., & Lanis, R., (2011). Determinants of corporate social responsibility disclosure: the case of Islamic banks, Journal of Islamic Accounting and Business Research Vol. 2 No. 2. pp. 114-141.
- Garas, S.N., & Pierce, C. (2010). Shari'a supervision of Islamic financial institutions. Journal of Financial, Regulation and Compliance, 18 (4): 386-407
- Ghayad, R. (2008). Corporate governance and the global performance of Islamic banks, International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management .Vol. 24 No. 3.pp . 207-216.
- Grassa, R., (2015). Corporate governance and credit rating in Islamic banks: Does Shariah governance matters ?, Journal of Management Governance.V19, NO.3

- Güner, A., &Malmendier, U., Tate, G., (2007). Financial expertise of directors, Journal of Financial Economics.
- Hamza, H. (2013). Sharia governance in Islamic banks: effectiveness and supervision model, International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, Vol. 6 No. 3.pp 226-237.
- Haniffa, R. &Hudaib, M. (2006). Corporate Governance Structure and Performance of Malaysian Listed Companies, Journal of Business Finance & Accounting, 33 (7) & (8), 1034–1062.
- IFSB (2015).Islamic Financial Services Industry Stability Report. Malaysia
- IFSB (2018). Islamic Financial Services Industry Stability Report. Malaysia
- Lee, D. &Schmidt, P. (1996). On the power of the KPSS test of stationarity against fractionally-integrated alternatives, Journal of Econometrics 73.pp285-302.
- Mollah, S., & Zaman, M., (2015). Shari'ah Supervision, Corporate Governance and Performance: Conventional vs. Islamic Banks, Journal of Banking and Finance 58, pp. 418-435.
- Muda, I., (2017). The Effect of Supervisory Board Cross-Membership and Supervisory Board Members' Expertise to the Disclosure of Supervisory Board's Report: Empirical Evidence From Indonesia, European Research Studies Journal, V. XX, 3A.PP702-716.
- Nathan, S. (2010), "The performance of Shari'ah supervisory boards within Islamic financial institutions in the Gulf cooperation council countries", Corporate Ownership and Control, Vol. 8 No. 1, pp. 247-266
- Ness, R, & Miesing, P.& Kang. (2010). "Board of Director Composition and Financial Performance in a Sarbanes-Oxley World", Academy of Business and Economics Journal 10 (5), 56-74.
- Nomran, N. & Haron, R. & Hassan, R. (2017). Bank Performance and Shari'ah Supervisory Board Attributes of Islamic banks: Does Bank Size Matter ?, Journal of Islamic Finance (Special Issue.pp 174 – 187.
- Nomran, N. & Haron, R. & Hassan, R. (2018). Shari'ah supervisory board characteristics effects on Islamic banks' performance: Evidence from Malaysia", International Journal of Bank Marketing, Vol. 36 Issue: 2, pp.290-304.
- Nugraheni, p. (2018). Sharia supervisory board and social performance of Indonesian Islamic banks, Jurnal Akuntansi dan Auditing Indonesia, Vol. 22 No. 2.pp 137-147.
- Obid, S. & Naysary, B. (2014). Toward a comprehensive theoretical framework for Shariah governance in Islamic financial institutions, Jour nal of Finan cial Ser vices Mar keting. v 19, pp 304 – 318.
- Pathan, S. & Faff, R. (2012). Does Board Structure in Banks Really Affect their Performance ?, Journal of Banking and Finance.V2.

- Quttainah, M., (2011). DO ISLAMIC BANKS EMPLOY LESS EARNINGS MANAGEMENT?, The Economic Research Forum (ERF), Working Paper 645.pp1-29.
- Rahman, A., & Bukair, A., (2013). The Influence of the Shariah Supervision Board on Corporate Social Responsibility Disclosure by Islamic Banks of Gulf Co-Operation Council Countries, Asian Journal of Business and Accounting 6 (2), 65-104.
- Ramly, Z., &Nordin, N., (2018). Sharia Supervision Board, Board Independence, Risk Committee and Risk-taking of Islamic Banks in Malaysia, International Journal of Economics and Financial Issues, 8 (4), 290-300.
- Shahid, M. & Rizwan, M.& Hassan, M.& Khalil, M. (2016). Shari'ah Supervisory Board, Corporate Governance and Performance of Islamic Banks: Evidence from Pakistan Emerging Market, Pakistan Journal of Islamic Research Vol 17, Issue 2. Pp87-102.
- Thomson Reports (2018). World Islamic Economy Report .Dubai.
- Yusoff, H., & Azhari, N., & Darus, F., (2018). Effects of Financial Performance and Governance on Corporate Social Responsibility Disclosure: Evidence from Islamic Financial Institutions in Malaysia, GJAT, pp.57-72.